بسم الله الرّحمن الرحيم

عدد خاص

November 1995. Issue No. 154

العدد ١٥٤، نوفمبر ١٩٩٥م، جمادى الثانية ١٤١٦ هـ

Voice of Bahrain

BM Box 6135, London, WC1N 3XX

صوت البحرين

فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار إنّه لا يفلح الظالمون

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

صوت الحركة الإسلامية في البحرين

الحكومة تقطع حبال التواصل مع الشعب، والانفجار قادم

بعد تجربة الشهرين الماضيين، اصبح على العالم ان يحدد موقفه من سياسات حكومة البحرين. فقد عبر الشعب عن استعداده للحلول السلمية ووافق على طلب قادة الانتفاضة بالتهدئة والامتناع عن الخروج في المسيرات السلمية في الشوارع، على امل ان يؤدي ذلك الى ازالة ما تدعيه الحكومة من حالة امنية غير مستقرة تمنعها من مناقشة المطالب الشعبية. واستمر قادة الانتفاضة في مساعيهم السلمية من خلال الاجتماعات المتكررة مع ممثلي وزارة الداخلية وفي مقدمتهم ايان هندرسون ووزير الداخلية، الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة. وتلكات الحكومة في كل القضايا المتفق عليها بينها وبين قادة الانتفاضة الذين كانوا في السجن، ومنها اطلاق جميع السجناء غير المحكومين مع حلول ٣٠ سبتمبر، والبدء بمناقشة قضايا السجناء غير المحكومين والمبعدين وعودة العمل بالدستور. وبالرغم من اطلاقها عددا من المعتقلين، فقد فشلت الحكومة في اطلاق اكثر من ٣٠٠ معتقل موقوف بدون محاكمة. ورفضت مناقشة اي من المطالب الاخرى، الامر الذي دفع قادة الانتفاضة، وفي مقدمتهم الشيخ عبد الامير الجمري، لاعلان الاضراب عن الطعام يوم الاثنين ١٩٩٥/١٠/٢٣!

الامر الواضح في ما جرى حتى الآن، ان قادة الانتفاضة وفوا بالتزاماتهم واثبتوا قدرتهم على ضبط حركة الشارع البحريني، فتوقفت المسيرات والاحتجاجات منذ منتصف شهر اغسطس اي بعد خروج الدفعة الاولى من المعتقلين. ونظمت ندوات عديدة لشرح ابعاد الاتفاق، في الوقت الذي رفضت فيه الحكومة الاعتراف بوجود اتفاق، واصرت على ان ما جرى لم يكن سوى عفو اميري. ففي هذه البلاد كل شيء لا بد ان يتم بعفو اميري او قرار اميري، ومنذ تعليق العمل بالدستور قبل عشرين عاما حكمت البلاد بقرارات اميرية حلت محل الدستور، وتسعى الحكومة لتكريس هذه الحالة. فالبحرين تختصر في وجود الامير الذي يفعل ما يشاء ولا يُسال عما يفعل. وبرغم دخول العالم مراحل متقدمة من العمل السياسي المتطور القائم على اساس العلاقة المشتركة بين الحكومة والمحكومين، فان آل خليفة يصرون على ابقاء البلاد في حالة متخلفة تقوم على اساس ان الحاكم يملك كل شيء ولا مجال لغيره للمشاركة في صنع القرار. المهم في الامر ان المعارضة سعت لتاكيد حالة الحوار واظهرت للعالم امكان التوصل الى حلول تقوم على مبادىء التفاهم والحوار والاعتراف بالطرف الآخر، بينما بذلت حكومة البحرين ممثلة في رئيس الوزراء ووزير الاعلام جهودها كاذبة لانكار وجود حوار او اتفاق او تفاهم. هذه الحالة يرفضها الشعب رفضا مطلقا، ويصر على ضرورة وجود احترام خليفي للشعب واعتراف بوجوده.

وقد سعى القائمون على المبادرة - الاتفاق لاقناع الحكومة في اجتماعاتهم المتتالية بضرورة التمسك بهذه الفرصة التي تحققت للمرة الاولى منذ بدء الانتفاضة، والالتزام ببنودها والشروع في بدء الحوار مع المعارضة، وعدم السماح للعواطف والظنون بتخريب ما تم التوصل اليه، ولكن بدون جدوى. وكان هندرسون يصر باستمرار على افراغ اللقاءات من اي محتوى وعدم تقديم اي تنازل ملموس مدعيا ان القرارات السياسية ليست بيده، بل بيد رئيس الوزراء. والجميع يعلم انه يملك من التاثير والسلطة ما يؤهله للقيام بدور «الاقناع» او حتى الفرض على الحكومة لتنفيذ مطالب الشعب. ويعلم الشعب انه هو المهندس لقانون أمن الدولة الذي ادى رفضه من قبل المجلس الوطني في يوليو ١٩٧٥ الى حل البرلمان وتعليق العمل بالدستور بعد شهر من ذلك. وسعى القائمون على المبادرة في لقاءاتهم لاقناع الحكومة بضرورة التخلي عن التعنت لكي لا تتوتر الاجواء مجددا، ولكنهم وجدوا آذانا صماء واصرارا منقطع النظير على رفضه الاستماع للمطالب المشروعة. وفي هذه الاثناء كان اصدقاء آل خليفة يستفيدون من الاوضاع الجديدة التي وقفت فيها المسيرات والاحتجاجات، ويبررون عدم ضغطهم عليهم بوجود «حوار» مع المعارضة، واعربوا عن املهم بان تؤدي الافراجات الى وضع اكثر ايجابية يوفر على البلاد العناء والاسى والتوتر.

وبعد شهرين على المبادرة، بدا أن الامور لا تسير على ما يرام، ووجد قادة

○ نفذ قادة الانتفاضة اضرابا عن الطعام احتجاجا على ممارسات السلطة وتراجعها عن تنفيذ الاتفاق الذي تم بين الطرفين في شهر اغسطس الماضي. وحاول القادة حصر عدد المشاركين في الاعتصام والاضراب وذلك تفاديا لأية اشكالات امنية، حيث حرص هؤلاء على الالتزام بالهدوء وضبط النفس وعدم التحريض على التظاهر او الاحتجاج الجماهيري باشكاله المختلفة. وشعرت السلطة ان هناك تحديا مدنيا حقيقيا لسياساتها القمعية وغير الدستورية. ويتوقع ان يكون للاعتصام والاضراب آثارهما الطويلة المدى، بعد ان ادرك المواطنون مماطلة السلطة وتراجعها عن التزاماتها تجاه الشعب حول مسائل الحوار والدستور وعودة المنفيين.

○ وقع ١٨ عضوا من اعضاء الكونغرس الامريكي رسالة مهمة سلموها الى سفير دولة البحرين بواشنطن واحتجوا فيها على انتهاكات حقوق الانسان. وطالبوا حكومة البحرين بالوفاء بالتزاماتها الدولية تجاه مواطنيها. واعتبرت الرسالة تطورا سياسيا مهما حيث بدأ اعضاء الكونغرس الامريكي اهتمامهم بما يجري في البحرين برغم سعي الادارة الامريكية للتكتم على ما يجري هناك.

○ في خطوة مشابهة وقع ٥٤ عضوا برلمانيا بريطانيا على عريضة رفعوها الى امير البحرين وطالبوه فيها باعادة العمل بدستور البلاد والسماح بعودة المنفيين واطلاق الحريات العامة. وقد قام اللورد ايفبوري، رئيس اللجنة البرلمانية لحقوق الانسان البريطانية بتسليم الرسالة الى القائم بالاعمال بسفارة البحرين في لندن، عادل ساتر، طالبا منه تسليمها الى الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، امير البحرين. وقد سببت الرسالة انزعاجا لدى حكومة البحرين لانها تعني ان قضية الشعب قد وصلت الى اعلى المستويات العالمية، فيما فشلت السلطة في تقديم تفسير مقنع لتصرفاتها.

○ اقدمت حكومة البحرين على اقالة الدكتورة منيرة فخرو، الاستاذة بجامعة واستاذة الجامعة على حد السواء. وجاءت هذه الخطوة في اثر توقيع الدكتورة فخرو على عدد من العرائض التي تطالب الامير باعادة العمل بدستور البلاد وفي مقدمتها العريضة النسائية التي اعتبرتها حكومة البحرين اهانة مباشرة للامير بالرغم من لغتها المعتدلة والهادئة. وهنا قضية قضائية مرفوعة ضد وزارة التربية والتعليم من قبل المحامين الذين تبرعوا للدفاع عن الدكتورة منيرة، ولكن حتى لو صدر حكم لصالحها فمن المستبعد اعادتها الى وظيفتها مرة اخرى لان آل خليفة لا يعترفون بالقضاء ولا يعتبرون احكامه ملزمة لهم.

○ في خطوة استفزازية واضحة، قدمت حكومة البحرين عددا من المواطنين المعتقلين لديها منذ فترات متباينة الى المحاكمة امام محكمة امن الدولة ومحكمة الاحداث. وكان بعض هؤلاء قد اعتقلوا قبل اندلاع الانتفاضة في ديسمبر ١٩٩٤، واحتج المحامون على محاكمتهم التي اعتبروها محاولة لتعكير الاجواء واثارة بلبلة سياسية في الوقت الذي كان فيه قادة الانتفاضة يبذلون جهودهم لاحتواء الازمة والوصول الى حل يعيد العمل بدستور البلاد.

وقد صدرت احكام بالسجن على مجموعة من الاولاد بالسجن ثمانية اشهر ودفع غرامة ٣٠٠ دينار، وهي الوسيلة الاخرى التي تنتهجها الحكومة لتجويع الشعب وسلب امواله، ومعاقبته على عصيان الاوامر والمشاركة في الانتفاضة.

○ ساهمت تصريحات عدد من المسؤولين البحرينيين الرسميين في زيادة تعكير الاجواء، حيث كرروا الحديث عن تطوير مجلس الشورى وتجاوزا اية اشارة الى الدستور. ومجلس الشورى الذي يتحدثون عنه لا علاقة له بالدستور، وهو مؤسسة غير شرعية ومرفوضة شعبيا. وقد كان محل استهزاء منذ اليوم الاول لتشكيله حيث انه لا صلاحيات وبلا قوة قانونية. وقد ادلى رئيس الوزراء والامير بتصريحات ساهمت في تحريك مشاعر الشعب ضد سياسات السلطة، الامر الذي دفع قادة الانتفاضة الى اعلان

أوهـام السـلطة والواقـع الشـعبي

شيئا فشيئا تتضح خطة الحكومة من موافقتها على الدخول في الحوار مع الأخوة في السجن، وهي خطة كنا في المعارضة نعي دوافعها ومعالمها، وقد أخذنا حذرنا منها. لم يبق الا القليل من ورق التوت يغطي «المبادرة»، ففي الوقت الذي التزم الطرف الشعبي وممثلوه بما عليهم من تهدئة الاوضاع، وفتح باب الحوار وتهيئة الارضية، سياسيا واعلاميا وبالتالي نفسيا لمصالحة وطنية، نكثت الحكومة تعهداتها الواحد تلو الآخر. فلا هي اطلقت سراح السجناء غير المحكومين بالكامل، كما استمرت في تقديم بعض الاحداث للمحاكمات، ولم تشرع في التشاور لاطلاق سراح كافة المعتقلين السياسين وعودة المنفيين من الخارج، وهي بالتالي اطالت امد الاختناق الامني وتحاشي انتقال الحوار الوطني الى القضايا السياسية الملحة، وفي مقدمتها وضع جدول زمني للتشاور حول اعادة انتخاب مجلس وطني واعادة العمل بمواد الدستور المعطلة منذ عشرين عاما.

الهدف الادنى: كانت خطة الجهازين السياسي والامني في الدولة هي اسقاط الاخوة قادة الانتفاضة الشعبية عن طريق خلق فجوة كبيرة بين ما يعدون الناس به في خطبهم وندواتهم، وما يتم تحقيقه على ارض الواقع. وكانت خطة الدولة اشغال الاخوة بقضايا امنية عديدة وبالتالي تسويق مشروعهم السياسي وطموحاتهم الوطنية. كانت خطة خليفة وهندرسون ايجاد جملة من مبررات الخلاف بين مختلف فصائل المعارضة، لا سيما فيما بين القائمين على العريضة الشعبية، وبالتالي زرع بذور الانشقاق في صفوف المعارضة واضعافها. كانت خطة الدولة الوقيعة بين من اشتركوا في المبادرة وغيرهم من قادة الانتفاضة والمعارضة في الداخل الخارج. وهكذا احكمت الخطة الامنية وتطورت بطريقة خبيثة لاحراج الموقعين على المبادرة امام شركائهم في العمل الوطني، وامام الرأي العام ككل.

وعملت اجهزة الدولة دائبة على تنفيذ هذه الخطة، من اجل اماتة روح الانتفاضة والاستفراد بالوطنيين والمعارضين من السنة، ثم الالتفاف مرة اخرى على اهل المبادرة. فمن جهة تحركت ابواق الدولة في الداخل من الرجعيين والخارج من المرتزقة تحاول التقليل من شأن الحركة الشعبية وقادتها، وابراز عملائها الى السطح العام في محاولة لاسترداد ما فقدوه من احترام وود على الصعيد الجماهيري. ومن جهة اخرى احيط نشاط الاخوة بسياج فاصل بين ما هو مسموح به وما من شأنه أن يحسن صورة الحكومة، وما هو ممنوع مما من شأنه تعزيز التلاحم الوطني، وهكذا الغت الحكومة ندوة عالي المشتركة وحذرت من الالتقاء بين مختلف فصائل المعارضة، وقامت باقالة بعض رموز الحركة الوطنية من اعمالهم.

في الوقت نفسه استمر احتجز المئات بدون محاكمة، وتحرك جهازا المخابرات والادعاء العام لبناء قضايا وهمية ضد مواطنين حتى ممن اطلق سراحهم، وبدى للبعض ان الاخوة الذين اكدوا للناس وجود تغير في نية الحكومة وكأنهم تجاوزوا في كرمهم او انهم خدعوا. وعلى الصعيد الاعلامي استمرت وزارة الاعلام الجديدة بنفي وجود اي اتفاق، او حتى حوار، وواصلت كيل الاتهامات المجحفة بحق الآلاف من ابناء الشعب باتهامهم بالضلال وانهم قد عادوا الى جادة الطريق الخليفية. اعلاميا لم تنافق الحكومة، بل صدقت في نواياها وهي عدم الاعتراف بوجود من يعارضها.

أوهام العظمة: وكادت الحكومة تصدق كذبتها، واسرت الى المقربين بأن الأمر انتهى، وها هي الاوضاع تعود للسيطرة، والناس في نشوة الفرح واعيد المارد الشعبي الى قمقمه. لقد توهمت الحكومة انها انتصرت بتأجيل وضعها تحت المجهر الدولي في جنيف في شهر اغسطس لعام واحد، وان وسائل الاعلام قد اطمأنت الى عودة الهدوء، وأن في الخليج مشاكل دبلوماسية وسياسية عديدة، لا سيما بخصوص اعادة او عدم اعادة الخطوط المقطوعة مع النظام العراقي، ما سيجعل خروج تجمع هنا او بيان للمعارضة هناك، امرا لا يستحق ان يكون مادة لوسائل الاعلام، ولا يؤهله لمنع عودة ثقة رجال الاعمال. وهكذا تمكن الراعي الخليفي ومستشاره البريطاني من ترويض شعب البحرين.

الواقع الشعبي: غير ان ها التصور لدى الدولة لا يتعدى اوهام العظمة، وزخرفات المخبرين والمتملقين لها. فالواقع ان الشارع لا زال مشتعلا وسينفجر ان اقتضى الامر ذلك. وهذه الجولة ستكون اشد من السابقة. الواقع ان آمال الشعب في حياة عزيزة كريمة تحفظ فيها حقوقه المدنية والسياسية والمعيشية قد ازدادت وتبلورت. والواقع ان قادة الانتفاضة ازدادت مكانتهم قوة وتماسكت قاعدتهم الشعبية. وازدادت فصائل المعارضة تلاحما وتفاهما في ما بينها، وأن الداخل والخارج يتناغمان في سيمفونية واحدة.

اوهام السلطة، كما هي عادتها، بعيدة عن الواقع الشعبي، واحلامها خيال لا علاقة له بالمعطيات في الشارع. والخطورة طبعا هي في ان يتصرف المسؤولون بناءا على اوهام وخيالات لا ارضية لها، فهذا المنهج الغبي الخبيث سيجر البلاد الى ويلات ومآس هي في غنى عنها، لو استمع خليفة لمنطق العقل ونصائح ابناء الوطن المخلصين.

ان ما حدث منذ المبادرة السخية للاخوة في السجن هو فرص تاريخية نادرة، وها هي الحكومة تفوتها. ان ما حدث حافل بالدروس الكبيرة لكل من يهمه امر البحرين. فبلادنا تمر باوضاع اقتصادية وسياسية حساسة وتحتاج الى كل الشرفاء من ابنائها من اجل ازدهار الوطن وسلامته. وما اقدمت عليه الحكومة من ابداء سوء النية والعجرفة هو جريمة بحق هذه الجزر الحبيبة. ولو وجد المخلص المتنور في القائمين على السلطة لاستطاع بلا جهد كبير ان يعي مقدار التفريط المترتب على تفويت هذه الفرصة، ولو وجد من يريد خير الشعب ويخلص لمستقبله لما عجز عن رؤية النفق المظلم الذي يجر خليفة وهندرسون البحرين الى ولوجه.

لقد تحولت البحرين الى دولة يقترن اسمها بالدول التي لا حرمة لحقوق الانسان فيها، اصبحت مثالا على الاضطراب السياسي والعجز الاقتصادي، ووضعت حكومة البحرين في نظر العالم على قائمة الانظمة الفاشية المتخلفة، وفي نفس الوقت اصبح شعب البحرين مثالا للعزة والكرامة. واصبحت المعارضة في البحرين تذكر على لسان السياسيين والاعلاميين بالاحترام والتصديق، وفي هذا يكمن الفارق الاهم. ان انتفاضة الشعب وخطابها السياسي يكتسب احترام العالم. وحتى من يظهر ولاءه لآل خليفة لا يسعه الا الاعتراف بأن قادة التحرك الشعبي قد اثبتوا نضجا سياسيا يفوق بكثير ما يبديه رجالات الدولة الذين يجوبون عواصم العالم في محاولة لتخريب سمعة المعارضة، وفي معظم الحالات ينقلب سحرهم عليهم، ويرد الله كيدهم الى صدورهم.

آفاق المستقبل: في الخارج والداخل، على الصعيد الوطني او الاقليمي او الدولي خسرت الحكومة الجولة الاولى، ورغم اعطائها فرصة لحفظ ماء الوجه، واعطاء الوطن فرصة للخروج من الطرق المسدودة، فقد حاولت الدولة استغلال ذلك لايذاء المخلصين من ابناء الامة. لكن تحرك الاخوة العلماء والاساتذة باعلان الاعتصام والاضراب عن الطعام، وتحركت المؤسسات الحقوقية العالمية والدوائر الاعلامية الدولية لتعرية السلطة وقلب الطاولة على خليفة بن سلمان وايان هندرسون. والبحرين امام خياران لا ثالث لهما:

الاول: ان تعود الحكومة الى رشدها ان بقي منه شيء، وتعمل على اعادة ما هدمته من جسور مع قادة الانتفاضة، وتعمل معهم على بدء حوار وطني موسع يشمل كل القوى المخلصة من الاسلاميين والليبراليين، للخروج بالبلاد من الازمة الامنية والسياسية الخانقة. هذا الخيار يتطلب جرأة وشجاعة واخلاصا ربما في زوايا الحكومة المضمورة من يتمتع به. ولقد اثبت القائمون على التحرك الشعبي تمتعهم بهذه الخصال. والبرنامج واضح واهدافه معلنة ومعقولة. فليس من المنطقي توقع استتباب الوضع الامني مائة في المائة في ظل سوء النية والتصريحات اللامسؤولة من قبل الوزراء المعنيين. وعليه فلا مجال للانتظار الى ما لا نهاية له من الوقت لبدء الحوار السياسي. ويمكن انشاء لجنة من المتبنين للعريضة الدستورية والرسميين لدراسة وضع برنامج زمني لعودة البلاد الى الحوار الديمقراطي والمشاركة الشعبية، والغاء قانون أمن الدولة الجائر.

الثاني: ان تبقى الحكومة على منهجها الظالم وتستمر في تشويه سمعة القيادات الوطنية، واستمرار الاعتقالات والمظاهر المسلحة، وبالتالي زج البلاد مرة اخرى في دوامة من العنف والعنف المضاد. وهذا الخيار لا يحتاج الى الكثير من الجرأة ويفتقد ادنى قدرمن الحكمة، ويعبر عن قصر نظر صاحبه الذي يحسب ان السراب ماء، فاذا جاءه لم يجده شيئا ووجد الله عنده فوفاه حسابه. هذا الخيار هو الذي تبنته الحكومة الى الآن، واذا لم تتراجع عنه وتسلك جادة الطريق، فسوف تؤول البلاد في الداخل وسمعتها في الخارج الى اسوأ مما حصل خلال الشهور الاخيرة.

في الشهر القادم يجتمع قادة مجلس التعاون الخليجي في قمة مسقط، وسيأتي كل مسؤول يحمل همومه وآماله للمستقبل. وسيذهب وفد البحرين يحمل تقريرا عن «انهاء الفتنة» واخمادها. وسيحاول القائمون على السلطة اشغال وسائل الاعلام بقضايا خارجية ذات بريق وبهرجة، كالعلاقة مع العراق وايران، وعملية السلام العربية الاسرائيلية، والتواجد الامريكي في المنطقة - لا سيما استخدام البحرين كحاملة طائرات امريكية بوضع ٣٠ طائرة حربية بصورة دائمة، وحتى الوضع في الصومال!!، ستحاول اجهزة السلطة اقامة احتفالات العيد الوطني بزخم اكبر، وستحاول اقامة الندوات والمؤتمرات لمناقشة مختلف القضايا الفكرية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية. غير ان كل ذلك لن يبدل من الواقع شيئا. فالشعب همومه كما هي: تغرب سياسي في وطنه، وانهيار في مستويات المعيشة وانتهاك لابسط حقوقه المدنية. سيبقى الشعب وقياداته السياسية والدينية على الارض وفي الواقع المرير، بينما تحلق اجهزة الدولة في الاوهام والخيال والزخرفة الاعلامية، ففي الوقت الذي ستحتفل الحكومة باعيادها، سيحتفل الشعب بيوم الشهداء السعداء.

المستقبل سيكون بعون الله للشعب الكريم، فعاجلا ام آجلا ستستجيب الحكومة لحركة التاريخ ومنطق الحدث البحريني. ومهما كلف الامر، وبمختلف الوسائل المتاحة، سينتصر صوت العقل، صوت المواطن المخلص، على المنطق الاعوج لخليفة بن سلمان ومن لف له. والامل ان يكون هناك بين اركان الدولة، وحتى من فخوذ العائلة الحاكمة، من سيتحرك لانقاذ الموقف ولمنع طغمة خليفة التي لا يهمها سوى تكديس المال والسلطة فيها وفي ابنائها وبطانتها من اغراق البلاد في الفوضى والآلام.

الامل ان يعي من له ذرة من العقل والحكمة من المسؤولين مدى عمق الهاوية التي تدفع البلاد الى قعرها، وان يعي مدى الغضب الشعبي على اجهزة الدولة التي ارتكبت ابشع الجرائم واسالت الدماء وهتكت الحرمات واستباحت الخدور، واهانت المقدسات. واذا لم يتحقق هذا الامل، فالله وحده قادر على ان ينتصر للشعب بطرق اخرى، قد تكون اكثر مشقة الا انها ستوصلنا الى غد افضل، والله غالب على امره. وحركة الجماهير في البحرين فيها من الزخم والوعي والاصرار ما سيكفل لها تحقيق اهدافها.

خطط حكومية فاشلة، واصرار شعبي على المطالب

تلاشت الشهر الماضي الآمال بالخروج من الازمة السياسية التي تعصف بالبلاد، وذلك بعد تراجع الحكومة عن التزاماتها تجاه الشعب، واصرارها على الحسم الامني والعسكري للموقف. ومرة اخرى تخطيء الحكومة في تقييمها للموقف، وتدخل البلاد في دهليز لا ينتهي من المغامرات والمواجهات الدموية. وقد كان هناك شكوك كثيرة في مدى جدية آل خليفة في البحث عن مخرج سلمي من الازمة، حيث عرف عنهم شغفهم باللعب بالحديد والنار، وساهم في تكريس الشكوك الخطوات التي اتبعتها الحكومة في الشهرين الماضيين لتقوية موقعها في المواجهة التي رأت ان لها ثلاثة وجوه هي كالتالي:

١ـ فعلى الصعيد الاعلامي، عملت الحكومة على وضع اسس لمعالجة حالة الضعف الاعلامي التي حاصرتها في الانتفاضة الاولى التي انطلقت في شهر ديسمبر الماضي. وقد وفرت لها السعودية مجالا غير محدود لاستغلال امبراطوريتها الاعلامية لدعم موقفها الرافض للدستور. واصبح لجريدة الحياة مراسل دائم في المنامة، هو حسن اللقيس، الذي يعمل كواسطة بين وزارة الاعلام والجريدة في لندن. ونقل تقارير عديدة تميزت بالنقل الحرفي لبيانات الحكومة والتجاهل الكامل لوجهة نظر المعارضة. وعمل تليفزيون «MBC» على نقل وجهات نظر الحكومة باجراء الحوارات مع مسؤوليها وبثها كما هي، وتجاهل الرأي الآخر. وهذا الأمر ليس غريبا في زمن سيطرت السعودية فيه على الاعلام العربي مستفيدة من الاموال النفطية الهائلة. وفي الوقت نفسه قامت حكومة البحرين باتصالات واسعة مع وسائل الاعلام الخارجية، وزار موفدوها المؤسسات الاعلامية في لندن وباريس وواشنطن، وسعوا للتأثير على سياساتها الاعلامية، غير أنهم ووجهوا بموقف ثابت وهو اننا في الوقت الذي نستمع فيه لتوجيهاتكم فاننا نكون قد خرجنا من مجال الاعلام الحر واصبحنا كاعلامكم الرسمي! ولم ينجحوا في مساعيهم تلك لأنهم يطالبون بما ليس معقولا وما لا يتناسب واخلاقية العمل الاعلامي الحر. وعرضوا الدعم المالي لعدد من المؤسسات الاعلامية الدولية، ولكن عروضهم رفضت من قبل المؤسسات الحرة، وربما قبلت من قبل بعض المطبوعات العربية التي تعيش على الابتزاز والشتم، وهي مطبوعات غير ذات قيمة على اية حال. وفي الوقت نفسه نظمت وزارة الاعلام البحرينية زيارات خاصة لعدد من الاعلاميين العرب، وقام بعضهم بزيارة الى المنامة مع زوجاتهم على نفقة وزارة الاعلام وقضوا اجازة استلموا خلالها بعض الهدايا الثمينة ومنها الساعات الغالية الثمن التي اعتاد امير البلاد اعطاءها لزواره الاجانب. وعرفت المعارضة البحرينية اسماء بعض الذين وافقوا على بيع خدماتهم الى حكومة البحرين سواء ممن زاروا البلاد أم الذين اكتفوا باستلام الهدايا من بعيد. هذا ويسعى وزير الاعلام الجديد، محمد المطوع، الذي عكس سياسة سلفه، طارق المؤيد، حول الانفتاح الاعلامي لتأمين تغطية اعلامية اجنبية داعمة لسياسات حكومته في المواجهة المقبلة التي تعد لها ضد شعب البحرين. ولكن الذين يعرفون الوزير الجديد يقولون انه ليس بمستوى يؤهله لتقديم اداء جيد بعد ان عجز سلفه الاكثر خبرة وانفتاحا منه عن اداء دور مؤثر. والسبب انه ليس لدى حكومة البحرين قضية يمكن الدفاع عنها، فهي ترفض العمل بالدستور وتعتقل المواطنين وتبعد القادة من البلاد وتقيل ذوي الخبرات والمؤهلات من وظائفهم، فماذا يستطيع الاعلام قوله ازاء كل هذه الانتهاكات لابسط حقوق الانسان؟

٢ ـ على الصعيد السياسي عملت حكومة البحرين على تعزيز علاقاتها باصدقائها في لندن وواشنطن وزادت من عدد الشركات التي تعمل لحسابها في هاتين العاصمتين بالاضافة الى عواصم غربية اخرى. وما يزال النائب البريطاني ديفيد ميللور، يقدم «استشاراته» لحكومة البحرين وينتقل بين لندن والمنامة لدعم مشاريعه التجارية هناك. وقامت سفارة البحرين بالاتصال بعدد من اعضاء البرلمان البريطاني بعد ان وقع ٤٥ منهم على عريضة تطالب حاكم البحرين باعادة العمل بدستور البلاد الشهر الماضي، وما يزال النائب البرلماني عن حزب المحافظين، ويليام باول، ناشطا في مجال دعم حكومة البحرين. غير ان بعض المصادر قالت ان نشاطه التجاري اصبح يعاني من حالة من الافلاس وان علاقته بالدكتور عمر الحسن رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية يشوبها بعض التوتر بعد فشل الاثنين في تقديم دعم سياسي ملموس لحكومة البحرين. وتجدر الاشارة الى ان المركز المذكور اصبح تحت نفوذ حكومة البحرين، وان الرئيس الفعلي له هو عبد الله بشارة، الامين العام السابق لمجلس التعاون الخليجي، والرجل الاكثر حماسا في الكويت لابقاء العلاقة مع د. عمر الحسن. ويأخذ الفلسطينيون على الاخير موقفه اثناء ازمة الخليج الذي ظهر فيه معارضا لمنظمة التحرير الفلسطينية التي دعمت العراق في تلك الازمة، ويعتبر مرفوضا على الساحة الفلسطينية. كما ان تصريحاته لبعض وسائل الاعلام البريطانية حول الوضع في البحرين اصبحت موضع دراسة من قبل المعارضة البحرينية التي تنوي اللجوء الى القضاء فيما لو ثبت انها تحتوي على القذف.

وتشعر حكومة البحرين ان علاقاتها السياسية بحاجة الى تكريس تحسبا للمواجهة الجديدة المتوقعة مع شعب البحرين. وقد انزعج آل خليفة كثيرا بعد ارسال ١٨ عضوا بالكونغرس الامريكي رسالة الى السفير البحرين بواشنطن للاحتجاج على سياسات حكومته المنتهكة لحقوق الانسان. وقام السفير بنشاط محموم للاتصال بالاعضاء الموقعين على الرسالة في محاولة يائسة لتغيير موقفهم. غير ان المعارضة البحرينية التي نظمت ثلاثة مؤتمرات صحافية بنادي الصحافة الاجنبية بواشنطن مصممة على الاستمرار في علاقاتها مع السياسيين والاعلاميين، وتشعر ان عدالة قضيتها سوف تحاصر آل خليفة وتحرمهم من الدعم المطلق غير المشروط من الادارة الامريكية. صحيح ان هناك دعما عسكريا امريكيا لحكومة البحرين، بما في ذلك اعطاء بعض الاسلحة والمعدات العسكرية «مجانا» الا ان حكومة البحرين منزعجة من نشاطات السفير الامريكي في البحرين الذي يصر على الاتصال بالمواطنين لمعرفة حقيقة الوضع وعدم الاكتفاء بادعاءات الحكومة. وحكومة البحرين منزعجة تماما من هذا التصرف ولكنها لا تستطيع عمل شيء في هذا المجال.

٣ ـ على الصعيد الداخلي لم تنجح الحكومة في اقناع احد بجديتها في اصلاح الوضع. وساهم تصريح وزير الخارجية، الشيخ محمد بن مبارك، لجريدة «الحياة» الشهر الماضي بتأجيج مشاعر الناس ضد الحكومة. وكان الوزير «المحنك» قد نفى ان تكون حكومته قد استفادت اي درس من الازمة التي عصفت بالبحرين، واكد انه لم يكن هناك اي درس جدير بالدراسة. هذه التصريحات شبيهة بتصريحات وزير الاعلام السابق في بداية الازمة التي نفى فيها ان يكون هناك اي توتر في الاوضاع. ومشكلة الحكومة انها لا تريد ان تعترف بوجود مشكلة، وهذا يمثل بحد ذاته مشكلة كبرى ويضع الحكومة في حرج واضطراب سياسي لا تحسد عليه. وتخشى الحكومة ان يكون اعترافها بوجود ازمة سببا في تعقيد علاقاتها الخارجية خصوصا وان هناك تواطؤا لدى الحكومات الاخرى من طريقة سير الامور في البلاد، وان هناك ضغوطا سياسية محلية على هذه الحكومات لدعم الحركة الشعبية المطالبة بعودة الدستور في البلاد. وتواجه حكومة البحرين تململا شعبيا متصاعدا دفع الى تكون موقف شعبي متماسك ضد الحكومة بشكل لم يسبق له مثيل. فاسلوب تعامل هذه الحكومة مع المواطنين يختلف عن اسلوب اية حكومة اخرى في المنطقة ويتميز بالاسلوب العسكري الاستبدادي، وتعامل من يختلف عنها في الرأي او حتى من يسدي اليها بالنصيحة باساليب وحشية وغير انسانية، بما في ذلك الفصل عن العمل والاعتقال وغير ذلك. وحتى الوزراء الذي اقيلوا من مناصبهم في التغيير الاخير يشعرون بخيبة الامل من الطريقة التي فصلوا بها، وقد اتصل بعضهم بالمعارضة معبرين عن استيائهم للاسلوب الذي يدير به رئيس الوزراء، شؤون البلاد. وفي ما عدا الدكتور علي فخرو الذي قبل باستلام منصب اقل من منصبه السابق كوزير للتربية والتعليم واصبح سفيرا لدى فرنسا، فان الجميع متفقون على رفض سياسة آل خليفة. وتحدث احدهم باسهاب عن اسلوب خليفة بن سلمان في اتخاذ القرار وكيف انه انفرد باسلوب القمع ضد الانتفاضة. وساهمت سياسات الحكومة في حشد الرأي العام المحلي ضدها، حتى اصبحت هناك قناعة تامة لدى كل القطاعات السياسية، سنية وشيعية ووطنية، بضرورة تكريس التماسك لتحريك العمل الوطني باتجاه يحقق الاهداف. وجاء بيان الوطنيين الديمقراطيين الشهر الماضي ليؤكد هذا الاتجاه، وليفشل خطة الحكومة القائمة على اساس التفريق بين ابناء الشعب لتمرير خططها الاستبدادية. وجاء كذلك فصل الدكتورة منيرة فخرو ليمثل تحولا مهما في القناعات العامة بان آل خليفة لا يفرقون في ظلمهم وقمعهم بين المواطنين، الامر الذي فتح المجال امام المفاجآت بخصوص الموقف الشعبي الجديد والذي قد يثبت انه اكثر خطرا على النظام الخليفي. وباستمرار الازمة يبدو ان هناك جنوحا لدى البعض برفض الاستمرار في الاعتراف بحكم آل خليفة الذي ينص عليه الدستور. ويقول هؤلاء: لماذا نستمر في المطالبة بالدستور طالما أن هؤلاء يرفضون ان يحكموا بشرعية دستورية؟ بينما يأمل الآخرون بأن يبرز من آل خليفة رجل بمستوى المسؤولية ليمنع خليفة بن سلمان من جر العائلة الحاكمة الى حرب دموية مع الشعب، وهي الحرب التي ستنتهي، بدون شك، باسقاط نظام آل خليفة.

امام هذه المعطيات، فان المرحلة المقبلة ستكون اخطر من الشهور التسعة التي عاشتها الانتفاضة، وهناك طرح غربي بضرورة اجراء تغييرات حقيقية في المنطقة يتماشى مع التغير الديمقراطي الذي وصل كل مناطق العالم باستثناء منطقة الخليج. ولا شك أن آل خليفة، الذي يواجهون تمردا شعبيا متميزا هم اول المستهدفين بهذا التغيير. ويشعر اصدقاؤهم في لندن وواشنطن بالحرج الشديد من استمرار الوضع الراهن، وسوف يزيد هذا الحرج عندما تنطلق المواجهة الشعبية مع النظام في غضون الاسابيع المقبلة. وتدرك حكومة البحرين ان شهر ديسمبر المقبل سوف يكون حرجا جدا لان فيه ما تسميه العيد الوطني في السادس عشر منه وهو اليوم الذي أعلنه البعض يوما للشهداء، وسيصادف كذلك الذكرى الاولى للانتفاضة الشعبية التي علقت فعالياتها مؤقتا ولم تنته. وقد قامت هذه الانتفاضة للمطالبة بالدستور، ويصعب تصور انتهائها بدون تحقيق ذلك. وهكذا تبدو الاسابيع والشهور المقبلة حرجة للغاية، وتمثل سباقا بين حركة الشعب المطالبة بالدستور والقانون وسياسات آل خليفة القائمة على القمع والاستبداد والارهاب.

يوميات الانتفاضة في شهر أكتوبر ١٩٩٥

٢ اكتوبر

● في تطور خطير يهدد بعودة التوتر الى البلاد قامت الحكومة بثلاث خطوات سلبية في اليومين الماضيين هي كالتالي:

١ – أخطر مدير جامعة البحرين، عبد العزيز الغتم، الاستاذة الجامعية الدكتورة منيرة فخرو يوم امس بتوقيفها عن العمل «حتى يبت في امرها» وذلك في رسالة رسمية سلمت اليها شخصيا، وقد يؤدي هذا البت الى فصلها عن العمل. ويعتبر هذا الاجراء تعسفا وانتهاكا لحقوق الانسان بابشع الصور. وبهذا اصبحت الدكتورة فخرو ممنوعة من القاء المحاضرات على الطلاب او الحضور في مكتبها بالجامعة. والمعروف انها تمتلك ملفا اكاديميا ناصعا، فهي مثابرة على اداء وظيفتها بروح وطنية مخلصة، ومهتمة بالبحث الاكاديمي في اعلى مستوياته. ومشكلتها انها ترفض ان تكون بوقا للسلطة وتصر على خدمة وطنها وامتها وشعبها كمواطنة تحمل هموم الآخرين اينما ذهبت. ومن هنا فقد تجشمت عناء السفر الى العاصمة الصينية، بكين، الشهر الماضي لتحمل هموم المرأة البحرينية وقضاياها. هذا الامر ازعج حكومة آل خليفة بشكل كبير لانها كانت قد بعثت وفدا رسميا مكونا من نساء من بنات العائلة الحاكمة او موظفات بالوزارات المختلفة، ولم يكن هناك تمثيل شعبي الا عن طريق الدكتورة منيرة فخرو. يضاف الى ذلك انها كانت وقعت مع ٣٠٠ امرأة اخرى عريضة مهمة في شهر ابريل الماضي تطالب الامير، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، باعادة العمل بدستور البلاد ورفع حالة الطوارىء من البلاد ووقف تعذيب المواطنين حتى الموت احيانا في السجون. وكانت ايضا من الذين تبنوا مشروع العريضة الشعبية العام الماضي التي وقع عليها ٢٥٠٠٠ مواطن ما بين رجل وامرأة. وشاركت في شهر يولية الماضي في ندوة اكاديمية في مدينة ميلان الايطالية. وتمثلت مشاركتها تلك ببحث علمي عن الاوضاع في البحرين واعطت خلفية موثقة للانتفاضة واسبابها الاجتماعية والسياسية. ثم نشرت مقتطفات من تلك المحاضرة في جريدة «القدس» اليومية التي تصدر من لندن، ووزعت نسخ كثيرة منها بشكل واسع في البحرين. هذه القضايا جميعا جعلت حكومة آل خليفة تتصرف باسلوبها التعسفي المعروف، واتخذ رئيس الوزراء قرارا بفصلها عن العمل.

وجاء قرار التوقيف الذي بعثه مدير الجامعة للضغط على الدكتورة منيرة لتقوم بكتابة اعتذار عن مواقفها المطالبة بعودة الدستور واحترام حقوق الانسان في البحرين. وفي بلد يحكم بالحديد والنار فان مثل هذه المواقف غير مقبول على الاطلاق. وقد سبق ان اقيل كل من حصة الخميري وعزيزة البسام بسبب مواقفهما الوطنية، واقيل قبلهما المهندس سعيد العسبول، واوقفت مدرسات مدينة عيسى الخمس عن العمل في اثر التظاهرات التي قام بها الطالبات في المدرسة. وفي غياب الضغط الخارجي على حكومة آل خليفة ازاء هذه الممارسات التعسفية فان حكومة البحرين سوف تستمر في سياساتها تلك بدون حدود.

٢ – فشلت الحكومة في اطلاق العدد المتفق عليه من السجناء مع قادة الانتفاضة الذين افرج عنهم مؤخرا. وحسب هذا الاتفاق فقد كان على الحكومة اطلاق سراح حوالي ٦٠٠ سجين سياسي مع الشيخ عبد الامير الجمري في موعد لا يتجاوز ٣٠ سبتمبر. وقد اطلق الشيخ الجمري في تلك الفترة ولكن لم يتجاوز الذين اطلق سراحهم حتى الآن الـ ٢٠٠ شخص. وقد اثار ذلك استياء المواطنين الى الدرجة التي خرج معها مئات المواطنين في منطقة الدير يوم السبت الماضي في مسيرة هي الاولى من نوعها منذ شهرين، مطالبين باطلاق سراح السجناء واعادة العمل بالدستور. وقد تصدت لها قوات الشغب وكادت تواجهها بالعنف لولا تدخل بعض الشخصيات التي اقنعت الطرفين بالانسحاب على امل ان تطلق الحكومة بقية المعتقلين. وهناك توتر شديد في البلاد يتوقع ان يؤدي الى انفجار عام في اية لحظة بعد ان لوحظ ان الحكومة تسعى للالتفاف على المطلب الشعبي الجوهري وهو عودة العمل بدستور البلاد. وتصر المعارضة على عدم التنازل عن ذلك المطلب الذي يمثل الحد الادنى في عالم اليوم الذي انتشرت فيه الديمقراطية والمشاركة الشعبية في كل مكان.

٣ – التطور الثالث هو عودة الحكومة لفتح محاكمات المعتقلين، خلافا للاتفاق مع قادة الانتفاضة، امام محكمة امن الدولة السيئة الصيت. وهناك الآن ثلاث قضايا امام المحكمة يمثل في اثنتين منها شخصان ويمثل في الثالثة ١٢ شخصا. وتكاد التهم الموجهة للمعتقلين تلخص في شيء واحد وهو التظاهر والعمل السياسي. وقد ادت هذه المحاكمات الى رفع درجة حرارة الوضع السياسي في البلاد بعد هدوء نسبي استمر قرابة الشهرين. وهناك ضغط شعبي يتفاقم يوما بعد آخر باتجاه اعادة الانتفاضة بشكل اقوى مما كانت عليه في مرحلتها الاولى. ولا يستبعد ان تتطور الامور في هذا الاتجاه في الاسابيع المقبلة، خصوصا وان هناك ارضية مناسبة لتحرك من هذا النوع بعد ان فشلت الحكومة في الالتزام بوعودها التي في مقدمتها البدء في حوار مع ممثلي الشعب من اجل التوصل الى صيغة لاعادة العمل بدستور البلاد مع حفظ ماء وجه الحكومة. ويمارس المدير العام للامن العام، ايان هندرسون، ضغوطا كبيرة على قادة الانتفاضة لمنع الجماهير من الخروج الى الشوارع، فيما تخطط المعارضة لبرنامج عمل سياسي في الشهور المقبلة يبلغ ذروته في «يوم الشهداء» في السادس عشر من ديسمبر المقبل، وهو اليوم الذي انطلقت فيه الانتفاضة بشكل شامل ادى الى استشهاد اول بطلين في اليوم التالي.

٣ اكتوبر

● وقع ثمانية عشر من اعضاء الكونجرس الامريكي في ٢٨ سبتمبر رسالة وجهوها الى السفير البحريني في واشنطن، محمد عبد الغفار عبد الله، يحتجون فيها على انتهاكات حقوق الانسان في البحرين، وفي ما يلي ترجمتها:

«حضرة السفير عبد الله

بصفتنا الرئيسين المشتركين (عن حزبي الجمهوريين والديمقراطيين) لمجموعة حقوق الانسان التابعة للكونجرس، فاننا قلقون حول وضع حقوق الانسان في البحرين. اننا نعي التحديات التي تواجهها حكومتكم، ولكننا ندعوكم للالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الانسان، ومن ضمنها حق حرية التعبير، والحق في حرية التجمع، والحق في المحاكمة العادلة.

لقد استلمنا تقارير واسعة من مصادر مثل منظمة العفو الدولية بان اولئك الاشخاص المطالبين بعودة المجلس الوطني والدستور يتعرضون للابعاد القسري، والاحتجاز بدون محاكمات، والموت تحت التعذيب. وقد قتل سبعة اشخاص على الاقل في حوادث جديدة واعتقل اكثر من ٢٧٠٠ شخص.

وتشير التقارير الى ان استعمال وزارة الداخلية للذخيرة الحية لقمع التظاهرات تمخض عنها جراحات خطيرة لكثير من الناس. واستعمل الرصاص المطاطي، وطلقات صيد الطيور والغازات المسيلة للدموع لاحداث جروح خطيرة. وحسب علمنا فان الذين زعم انهم تعرضوا للتعذيب الاقل، حسين قمبر، توفي خلال الاحتجاز. وقد اخبرنا بانه ربما توفي نتيجة التعذيب ونطالب بالمزيد من المعلومات حول قضيته، وكذلك شهادة طبية حول ظروف وفاته.

اننا ندعوكم لاطلاق سراح كل المعتقلين في «الاضطرابات المدنية» ما لم تقدم ضدهم تهم محددة. ونحثكم كذلك بمعاملة المعتقلين بطرق انسانية. ويجب ان توفر للمعتقلين محاكم عادلة ومفتوحة، وان يسمح لهم بالاتصال باهاليهم وبمحامين واطباء مستقلين طبقا للمعايير الدولية.

اننا نكتب لكم بروح القلق من اجل حماية المعايير الدولية لحقوق الانسان، ونشكركم على اهتمامكم بقلقنا.

المخلصون

جون استيوارد بورتر، توم لانتوس، بارني فرانك، فرانك وولف، هاوارد بيرمن ، سينثيا ماكيني، رونالد ديلومز، كريستوفر سميث، لويد دوجيت، جون كونايرز، بيتر دويج ، ديك زيمر، نانسي بيلوس، مايكل ماكنالتي، بيتر كينج ، جيل اكرمن، هنري واكسمان ، نيتا لوو (اعضاء الكونجرس)

● ومن جهة اخرى استسخف المراقبون خطاب وزير خارجية البحرين امام الجمعية العمومية للامم المتحدة يوم امس الذي ناشد فيه «كل اطراف النزاع في الصومال الشقيق ضرورة تهيئة المناخ الآمن لاستمرار الجهود السياسية والانشطة الانسانية. والتي تعتمد اساسا على مدى تعاون الاطراف الصومالية والتزامها مبدأ الحوار والتفاهم في ما بينها بغية التوصل الى تسوية سياسية من شانها ان تعيد السلام والامن والاستقرار الى ربوع هذا البلد الشقيق». وذلك لان الوزير البحريني يطالب الآخرين بالحوار في الوقت الذي يرفض هو وحكومته الحوار مع ابناء الشعب. ويؤكد ان التفاهم ضروري للامن والسلام في الصومال بينما لا يرى ضرورة لذلك في البحرين وتعتبر حكومته ان القمع والاعتقال والتعذيب حتى الموت والابعاد هي الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك.

● وعلى صعيد آخر تعقد حركة احرار البحرين يوم غد مؤتمرا صحافيا بنادي الصحافة الوطني بواشنطن تحت عنوان: «البحرين: هل ثمة فرصة للديمقراطية وحقوق الانسان؟». وسوف يتحدث الدكتور منصور الجمري في هذا المؤتمر الذي ابدى العديد من الاعلاميين والسياسيين رغبتهم في حضوره في اثر صدور التقرير الخطير عن منظمة العفو الدولية الاسبوع الماضي. وهناك انزعاج في الاوساط الدبلوماسية من ممارسات حكومة البحرين تجاه شعبها خصوصا بعد ان اكد التقرير المذكور والفيلم الذي صدر معه حالة من القمع والتعذيب لم تعهدها المنطقة من قبل. وسوف يتعرض الدكتور الجمري لشرح خلفية قرار الضابط العسكري، محمد جاسم الغتم الذي عين مؤخرا مديرا لجامعة البحرين، بفصل الدكتورة المعروفة، منيرة فخرو من منصبها كأستاذة جامعية، وهو قرار يؤكد استمرار انتهاك حقوق الانسان بشكل صارخ.

٩ اكتوبر

● انطلقت الليلة الماضية مسيرات شعبية كبيرة في شوارع البحرين وقراها لاحياء احدى المناسبات الدينية وهي ذكرى وفاة فاطمة الزهراء بنت رسول الله عليه افضل الصلاة والسلام. وشارك عشرات الآلاف من الرجال والنساء في مواكب عارمة اكدت تماسك الموقف الشعبي واصرار المواطنين على استغلال اية مناسبة لتاكيد الحضور في الساحة. وتصدر قادة الانتفاضةالذين افرج عنهم مؤخرا الموكب الكبير الذي شاركت فيه النساء ايضا بكثافة ملحوظة. ومع ان المواكب كانت سلمية، كما هي عادة شعب البحرين، فقد كانت الهتافات والصور المرفوعة توحي بالتوتر الذي يسيطر على الموقف بعد عدد من ا لحوادث التي حصلت في الايام القليلة الماضية والتي تشير الى احتمال تفجر الوضع مجددا. ومن هذه الحوادث اعتقال ٢١ طالبا من طلاب مدرسة النعيم الثانوية في ٣ اكتوبر بعد ان رفع طلاب المدرسة شعارات تطالب باطلاق سراح المعتقلين واعادة العمل بالدستور. وقد امر مدير المدرسة، وهو عسكري آخر عين مؤخرا في منصبه في اطار عسكرة مؤسسات التعليم في البلاد، باعتقال الاولاد الذين اخذوا الى مركز التعذيب في القلعة واطلق سراحهم لاحقا في ما عدا طالب واحد بقي معتقلا حتى الآن. وخرجت في ٥ اكتوبر مسيرة كبيرة في منطقة الدراز تطالب بعودة العمل بدستور البلاد واطلاق سراح السجناء السياسيين، وشارك فيها مئات المواطنين الذين ارتفعت اصواتهم بالهتافات بحماس كبير. كما سمع دوي انفجار اسطوانات الغاز في منطقة عالي في اليوم التالي، وهو اسلوب اتبعه بعض المشاركين في المسيرات لجذب انظار العالم الى الوضع في البلاد الذي يزداد سوءا. وجاءت هذه التطورات بعد ان منعت وزارة الداخلية ندوة مشتركة بين الدكتور عبد اللطيف المحمود وكل من الاستاذين عبد الوهاب حسين وحسن مشيمع كان مزمعا عقدها يوم الاربعاء الماضي.

● عم التشاؤم اجواء البلاد في اليومين الماضيين بعد صدور تصريحات عديدة غير ايجابية سواء من الامير ام رئيس الوزراء ام وزير الخارجية. وكانت تصريحات الاخير مؤشرا الى استمرار سياسات الحكومة السابقة على ما كانت عليه قبل الانتفاضة وكان شيئا لم يكن. فقد اكد وزير خارجية البحرين، الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، في مقابلة مع جريدة «الحياة» اللندنية الصادرة في ٧ اكتوبر ١٩٩٥ ان حكومته لم تستفد أي درس من الحوادث التي مرت بها البحرين على مدى الشهور العشرة الماضية والتي تهدد بالانفجار مجددا. وكانت مراسلة الجريدة في نيويورك، راغدة درغام، وجهت السؤال التالي الى الوزير: «هل هنالك من دروس استفدتم منها في تجربتكم اخيرا في معالجة الاحداث الداخلية في البحرين والى ماذا ستؤدي مثل هذه الدروس من اجراءات جديدة لمعالجة الامور؟». فكان جواب وزير الخارجية كالتالي: «ابدا. انا اعتقد اننا في البحرين نظام متطور يعالج الامور باستمرار ويحاول ان يحسن ويطور.ان ما حدث في البحرين ليس له اي علاقة بالتطوير. وبالعكس فهو هدف لتأخير البحرين وزعزعة الامن في البلد .....». وقد علق احد المراقبين على جواب الوزير حول اهم مشكلة تواجه البحرين بقوله: كم وزيرا في العالم يستطيع الاعتراف بان حكومته لم تستفد اي درس من اخطر تحد شعبي لسلطتها؟ انها شجاعة متناهية من سعادة الوزير ان يعترف بان حكومته فشلت في ادراك مغزى ان يقوم الشعب على مدى عشرة شهور كاملة بمظاهرات مستمرة يشارك فيها الآلاف من المواطنين مطالبين بعودةالعمل بدستور البلاد، وان تصدر المنظمات الدولية بيانات الاستنكار والشجب للسياسات القمعية التي تمارسها حكومته، وان يعتقل آلاف المواطنين والمواطنات الى غير ذلك مما اصبح معروفا من الحقائق. ان سعادة الوزير لم يعد قادرا على استيعاب اي درس من ذلك.. فهل يصلح مثل هذا الرجل للقيام بمهته التي تتطلب ان يستوعب الاشارة ويقرأ ما بين السطور؟

● اعتبر المراقبون استدعاء السفير الايراني في البحرين من قبل وزارة الخارجية البحرينية لطلب

يوميات الانتفاضة في شهر أكتوبر ١٩٩٥

التوتر الذي يسود البلاد وكأنه بتحريض خارجي. وكانت الاذاعة قد اجرت في ٣ اكتوبر حوارا مع الشيخ عبد الامير الجمري الذي اطلقت قوات الامن سراحه الشهر الماضي. وعبر الشيخ الجمري في ذلك الحوار عن استيائه للغة الحكومية المستخدمة لوصف المعتقلين وقادة الانتفاضة، وخص بالذكر وزير الاعلام الذي اصر على عدم وجود اتفاق بين الحكومة وقادة الانتفاضة عندما كانوا في السجن، ووصفهم باوصاف لا تليق بهم. وقال الشيخ الجمري ان هذه التصريحات لا تخدم هدف الحوار المنشود ولا تساهم في تكريس الهدوء والاستقرار. وكرر الشيخ الجمري تصريحاته تلك في الحوارات التي اجرتها معه هيئة الاذاعة البريطانية وصوت امريكا ووكالة انباء «كامباس» الامريكية. ولكن حكومة البحرين تركت كل تلك الجهات وركزت على اذاعة طهران لاسباب معروفة. وقد عبر الشيخ الجمري عن انزعاجه مرة اخرى في خطبة الجمعة الماضية، حيث تمنى على المسؤولين التخلي عن اساليب الاستفزاز وتشويش الحقائق في ما يخص الاتفاق الذي نفذت الحكومة جانبا كبيرا منه فيما تصر على انكار وجوده. ويتوقع المراقبون ان تساهم روح الغطرسة التي تتمثل بالتصريحات العدوائية والتهديدات المستمرة الى تفجر الوضع مرة اخرى خصوصا اذا فشلت الحكومة في بدء حوار مع القائمين على مشروع العريضة، واستمرت في محاربة المواطنين في ارزاقهم وتسييس النظام الوظيفي في البلد كما حصل حين امر رئيس الوزراء باقالة الدكتورة منيرة فخرو.

١٠ اكتوبر

● قامت سلطات الامن في الكويت بتسليم الشاب البحريني، جواد احمد ابراهيم، الى حكومة البحرين في ١٩٩٥/١٠/٨. ويبلغ جواد ثمانية عشر عاما من العمر وهو من منطقة الديه في البحرين. وكان قد لجأ الى الكويت قبل خمسة شهور هربا من جحيم هندرسون. وبعد ان هدأت الاوضاع نسبيا قرر الرجوع الى البلاد لاتمام دراسته في الفصل التوجيهي من المرحلة الابتدائية. وقد القت سلطات الامن الكويتية القبض عليه في المطار وحققت معه طوال اسبوعين ثم سلمته الى البحرين قبل يومين. وليس معلوما بعد ما اذا كان قد تعرض للتعذيب في سجن الكويت، الا ان طريقة معاملته اثارت مشاعر شعب البحرين بشكل كبير. وقد علق استاذ جامعي لدى سماعه الخبر بقوله: «انها طعنة في الخاصرة من حكومة وقف شعب البحرين مع شعبها في محنته». ولم يعلم مغزى هذه الخطوة او اهدافها سوى التعبير عن دعم سياسات القمع والارهاب التي تمارسها حكومة البحرين، خصوصا وحكومة الكويت تعلم ان التعذيب ينتظر هذا الشاب البريء في الزنزانات الخليفية. وما مغزى ما قامت به الكويت خصوصا وان الشاب كان متوجها الى البحرين وان بامكان سلطات الامن البحرينية اعتقاله لدى رجوعه بدون ان تورط حكومة الكويت نفسها بالدخول في مواجهة مع شعب البحرين المظلوم. ولم يدر بخلد احد ان حكومة الكويت ستقوم بمثل هذه الخطوة نظرا لمسألتين: الاولى ان المادة الستين من الدستور الكويتي تمنع تسليم اللاجئين السياسيين، والثانية ان حكومة الكويت لم توقع على الاتفاقية الامنية الخليجية وهي الخطوة التي حظيت باحترام الكثيرين لانها حمت شعبها وسيادتها. وهناك محاولات من سلطات الامن البحرينية للتقدم بطلب تسليم بعض المواطنين البحرينيين اللاجئين في الكويت، وينتظر الكثيرون ليروا مدى احترام حكومة الكويت لدستورها وتقاليدها. الامر المهم هنا هو ان تسليم الشاب جواد احمد ابراهيم بادرة خطيرة من دولة خليجية يكن لها شعب البحرين احتراما متميزا لانها تحترم الدستور وتعمل وفق مواده، ويفترض انها تلتزم بالمواثيق الدولية في معاملة اللاجئين السياسيين. وطالما وقف شعب البحرين مطالبا بالافراج عن الاسرى الكويتيين لدى العراق، وتمنى ان تحذو الكويت حذوه وتطالب بالافراج عن الاسرى والرهائن البحرينيين الذين يحتجزهم هندرسون في الزنزانات. فكما ان للاسرى الكويتيين امهات واخوات فان لشباب البحرين كذلك قلوبا تبكي عليهم.

● استمرارا لسياسة تكميم الافواه، أصدر العسكري محمد جاسم الغتم، مدير جامعة البحرين، في ١٩٩٥/١٠/٧ قرارا بمنع اي من المدرسين والموظفين العاملين بجامعة البحرين من الادلاء باي تصريح لوكالات الانباء او في المحاضرات، وان من لم يلتزم بذلك فانه يعرض نفسه للفصل من العمل. وجاء هذا القرار في اطار فرض الاحكام العسكرية على البلاد في محاولة يائسة لمنع انفجار السخط الشعبي المتفاقم. كما انه يأتي بعد اقل من اسبوع من فصل الدكتورة منيرة فخرو من وظيفتها الجامعية بسبب توقيعها على عرائض تطالب باعادة العمل بدستور البلاد. وهناك اهتمام كبير بقضية فصل المواطنين من اعمالهم بسبب معتقداتهم وآرائهم السياسية. ويتوقع ازدياد الضغط الدولي على حكومة آل خليفة بسبب هذه الاجراءات التعسفية غير المعهودة الا في الانظمة الاستبدادية.

● فرضت محكمة امن الدولة يوم امس ضريبة مقدارها ٣٠٠ دينار بحريني (حوالي ٩٠٠ دولار امريكي) على ١٣ مواطنا قدموا الى المحاكمة مقابل الافراج عنهم. وسبق ان فرضت الحكومة ضرائب على المعتقلين بلغت احيانا ٢٠٠٠ دينار بحريني (٦٠٠٠ دولار امريكي) من اجل الافراج عنهم. وقد كدست الحكومة مبالغ طائلة من عوائل المواطنين الفقيرة التي تعاني من بطالة ابنائها وشحة مواردها المالية. وكانت المجموعة قد قدمت الى المحاكمة قبل اسبوعين بتهمة المشاركة في التظاهرات السلمية والتعبير عن الآراء السياسية بصراحة والمشاركة في التجمهرات الشعبية. وهناك مجموعات اخرى تنتظر حكم محكمة امن الدولة التي لا تستغرق جلساتها للنظر في التهم الموجهة للمواطنين الا جلسة او جلستين قبل النطق بالحكم. وليس هناك حق استئناف ضد حكمها كما ان جلساتها تعقد سرا.

● تسير الاوضاع في البحرين هذه الايام باتجاه الانفجار العام ضد الحكومة بعد ان اتضح انها ترفض استلام العريضة الشعبية الموقعة من ٢٥٠٠٠ مواطن. وتعارض الحكومة بالتحديد اي وحدة وطنية، حيث تمنع عقد الاجتماعات المشتركة بين السنة والشيعة والوطنيين، لان ذلك يتنافى مع سياساتها التي اعتمدت التضليل والتشويش على الحقائق. وتصر الحكومة على التقليل من شأن المعارضة المتفاقمة في كافة اوساط المجتمع البحريني. ويتوقع ان تتصاعد حدة المعارضة من الآن وحتى شهر ديسمبر الذي يصادف الذكرى السنوية لانطلاق الانتفاضة الشعبية المطالبة بالدستور والتي سقط خلالها اكثر من ١٥ شهيدا. ويتوقع ان تشهد البحرين مسيرات عملاقة في السادس عشر من ديسمبر المقبل الذي اصبح البعض يطلق عليه «يوم الشهداء» تخليدا لذكرى شهداء البحرين.

١٢ اكتوبر

وقعها ٤٥ نائبا بريطانيا واكثر من ٢٥٠ شخصية علمية واكاديمية بريطانية. ونصت العريضة على ما يلي:

(نحن الموقعين ادناه، مواطني المملكة المتحدة،

اذ نؤكد التزامنا بالمادة ٢١ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عن الامم المتحدة الذي ينص على: «ان ارادة الشعب ستكون اساس سلطة الحكومات، وسيكون التعبيرعن هذه الارادة عبر انتخابات دورية بالاقتراع السري او باية طريقة اخرى مماثلة:

* نعلن عن دعمنا لشعب البحرين الذي يطالب باعادة العمل بالدستور والمجلس الوطني المنتخب اللذين حلهما الامير في ١٩٧٥/٨/٢٦
* ندعو الى احترام حق التعبير السلمي والتجمع
* نطالب بالسماح لكل المواطنين الذين ابعدوا عن البحرين بالعودة الى بلادهم، طبقا للقانون الدولي.)

وقد سلمت العريضة الى السيد عادل ساتر، القائم بالاعمال بسفارة البحرين في لندن. وكتب اللورد ايفبوري رسالة الى السيد ساتر بالمناسبة جاء فيها: «ان مسألة حقوق الانسان لا يمكن فصلها عن اطارها السياسي. وبالخصوص، ما لم يكن هناك مؤسسات تمثيلية، وحرية التعبير والتجمع، فان الجماهير لن تكون قادرة على تحقيق حقوق الانسان الاخرى التي يفترض ان تتحقق للشعوب من خلال الاعلان العالمي لحقوق الانسان وميثاق الحقوق السياسية والمدنية». واضاف اللورد ايفبوري: «انني اعتقد ان أغلب الناس هنا في المملكة المتحدة يتفقون على ان المادة ٢١ من الاعلان العالمي تشكل اساس الحرية، واننا نأمل انه في هذه المناسبة الخمسين للامم المتحدة، ان يكون مبدأ الديمقراطية مقبولا من قبل الحكام الذين لم يعترفوا بمبدأ الانتخابات كوسيلة لفحص ارادة شعوبهم»

وقال اللورد ايفبوري بعد تسليمه العريضة: «لقد كان بامكاننا جمع توقيعات اكثر لولا اننا اردنا تقديم العريضة في اسرع وقت ممكن، وان البرلمان ليس في حالة انعقاد هذه الايام». والموقعون على العريضة يمثلون الاحزاب البريطانية المختلفة، بينما يمثل غير البرلمانيين شريحة واسعة من المواطنين البريطانيين من اساتذة جامعات واطباء ومهندسين ومحاسبين قانونيين ومحامين وباحثين.

● وكان ١٨ من اعضاء الكونجرس الامريكي قد وقعوا رسالة مماثلة رفعوها الى سفارةالبحرين في واشنطن الشهر الماضي. وبهذا يكون الوضع في البحرين في طريقه الى التدويل بشكل قد يؤدي، فيما لو لم تستجب الحكومة للمطالبة باعادة الدستور، الى سلب الشرعية الدولية عنها.

وعلى صعيد آخر هناك استياء شديد في جامعة البحرين وخصوصا بين الاساتذة بسبب القرار الذي اصدره رئيس الجامعة، محمد بن جاسم الغتم، العسكري الذي عين في منصبه في اطار سياسات عسكرة التعليم في البلاد، الذي طلب فيه من نوابه ومن عمداء الكليات والمدراي الاداريين التقيد التام بـ «الضوابط» التالية:

١ ـ على اعضاء هيئة التدريس وكافة الموظفين الاداريين الحرص على عدم اجراء اتصال مباشر بالصحافة ووسائل الاعلام الاخرى سواء أكانت داخلية ام خارجية.

٢ ـ اذا كان لدى احد اعضاء هيئة التدريس ما يريد ايصاله للصحافة او وسائل الاعلام اما بمبادرة منه او ردا على طلب او استفسار من احدى وسائل الاعلام، يقوم باعداد المادة كتابة ويقدمها إلى رئيس قسمه وتاليا الى عمادة الكلية التي تتولى ارسالها الى الجهة المعنية بالتنسيق مع دائرة العلاقات العامة.

٣ ـ يتطلب الاشتراك في الندوات واللقاءات والمؤتمرات الخ.. من داخلية وخارجية موافقة مسبقة من عمادة الكلية ورئاسة الجامعة حتى لو كان ذلك يتم على نفقة جهة اخرى غير الجامعة.

ووقع على القرار رئيس الجامعة، الضابط محمد بن جاسم الغتم. ويدرك اساتذة الجامعة ان هذا القرار محاولة لمنع تكرر ما قامت به الدكتورة منيرة فخرو التي وقعت على عرائض تطالب الامير باعادة العمل بدستور البلاد وشاركت في مؤتمر خاص بايطاليا.

وكان وزير التربية والتعليم، الضابط عبد العزيز محمد الفاضل، قد بعث برسالة الى الآنسة حصة الخميري في ١٩٩٥/٨/٢٩ يخبرها فيها باقالتها بسبب ما اسماه «نشاطات سياسية»، جاء فيها ما يلي:

«اشارة الى رسالتك بتاريخ ١٩٩٥/٧/٤، والحاقا برسالة الوزارة الموجهة اليك تحت رقم ٩٥/و س ش م د/٩٥ بتاريخ ١٩٩٥/٦/٢٤، نفيدك بان قرار فصلك من الخدمة بهذه الوزارة تم بناء على قيامك بالمشاركة في نشاطات سياسية هدامة تتعلق بامن الدولة. وبموجب نظام الخدمة المدنية رقم ٤٧١ لسنة ٨٧ الخاص بالانضباط الوظيفي فان جزاء هذه المخالفة هو الفصل من الخدمة من المرة الاولى. وقد طلب منك شفويا وبصورة متكررة ازالة تلك المخالفة بالاعتذار بخطاب رسمي منك، الا انك رفضت ذلك رغم اشعارك بان هذا الرفض سيؤدي الى الفصل من الخدمة. علما بانك اعطيت فترة كافية لاتخاذ قرارك امتدت من تاريخ مفاتحتك بالامر لاول مرة في ٩٥/٥/٣١ الى تاريخ رسالة الفصل من الخدمة في ٩٥/٦/٢٤. وهي فترة تتجاوز كثيرا الفترة المقررة في النظام المذكور اعلاه والمحددة بخمسة ايام عمل فقط.

واقبلي منا فائق التحية»

ووقعها عبد العزيز محمد الفاضل، وزير التربية والتعليم.

١٤ اكتوبر

● وزع في البحرين يوم امس بيان يطالب باعادة العمل بدستور البلاد وتشكيل مجلس وطني منتخب حسب مواد الدستور. ووقع على هذا البيان ٤٤ من شخصيات البلاد المرموقة، ومن بينهم اعضاء في المجلس الوطني الذي حله الامير عام ١٩٧٥. ونص البيان على ما يلي:

«ان مبدأ الحوار الديمقراطي والتداول الحر لمشكلات وهموم الوطن والمواطن كان دائما يشكل منطلق واساس الاجماع الوطني. ولقد عبر الشعب البحريني عن تمسكه بالشرعية الدستورية واحترامه الشديد للقانون، وكان ذلك من خلال عريضة عام ٩٢ والعريضة الشعبية عام ١٩٩٤ والتي عبرت بجلاء عن الرغبة الشعبية المخلصة في ايجاد سبل تعزيز الحوار الديمقراطي في ما بين الحكومة والشعب والعودة الى الاطر القانونية التي يمارس من خلالها هذا الحوار وفقا لاحكام الدستور.

واننا في الوقت الذي نؤكد فيه تاييدنا لاية مبادرة في اتجاه الشروع في مثل هذا الحوار وفقا لنهج سلمي يساعد على الانفراج وعودة الاستقرار للبلاد، فان الاتفاق الامني الذي تم بين الحكومة وبعض الشخصيات القيادية في المعارضة يشكل خطوة ايجابية في هذا الاتجاه.

ولانجاح هذا الحوار فاننا نؤكد على الاسس اللازمة له، اذ يجب ان يتم مع جميع الفاعليات

يوميات الانتفاضة في شهر أكتوبر ١٩٩٥

يتضمن برنامجا محددا لاعادة الحياة الديمقراطية للبلاد.
كما اننا نعتبر اطلاق سراح جميع المعتقلين واعادة جميع المفصولين الى اعمالهم بادرة خير يباركها هذا الشعب ويثني عليها على ان تكون المقدمة لانفراج ديمقراطي يتمثل في عودة الحياة النيابية واصدار عفو عام عن جميع المبعدين والسجناء السياسيين.
اننا وبوصفنا وطنيين ديمقراطيين نؤكد على ان الموافقة على استلام العريضةالشعبية الموقعة من اوسع قطاعات الشعب واستقبال الوفد الممثل لهذه العريضة سوف يكون له الاثر الطيب لكونه يمثل مقدمة لحوار يؤدي الى اعادة الحياة الديمقراطية من خلال اعادة العمل بدستور عام ١٩٧٣ وانهاء تعليق العمل بمواده التي تنظم السلطة التشريعية وصلاحياتها والذي هو مطلب كل الشعب البحريني بجميع فئاته وطوائفه دونما تمييز، وهو المطلب الذي سيبقى مرفوعا الى ان تتحقق المشاركة الشعبية التي تمثل الدعامة الرئيسية للوحدة الوطنية والامن الاجتماعي».
ومن بين الموقعين على البيان محمد جابر صباح ومحسن مرهون، عضوا المجلس الوطني السابق، واحمد عيسى الشملان، المحامي المعروف، وسعيد العسبول وحصة الخميري وعزيزة البسام، وهم موظفون حكوميون فصلوا من وظائفهم بسبب آرائهم السياسية، وعدد من الشعراء والادباء والمهندسين والاطباء، والناشطين في الجمعيات الاجتماعية والنسوية.
ويأتي هذا البيان لتأكيد الوحدة الوطنية والموقف الموحد ازاء المطالب التي لم تتغير على مدى عشرين عاما والمتمثلة اساسا في اعادة العمل بالدستور وانتخاب المجلس الوطني. كما انه يأتي ليدفع بالجهود الشعبية للضغط على حكومة آل خليفة التي ترفض العمل بدستور البلاد وتصر على التطبيق السيء لقانون امن الدولة الذي فرضه ايان هندرسون على البلاد. وهناك الآن فعاليات عديدة في هذا الاتجاه، يقابلها قمع حكومي رهيب، يتمثل في الاعتقالات العشوائية وسحب جوازات السفر والفصل من الوظائف والتعذيب والابعاد عن الوطن. هذا بالاضافة الى الهجوم الاعلام على الوطنيين والاحرار ووصفهم بكافة النعوت المقيتة.
ولتأكيد المطالب الوطنية فقد ركز الشيخ عبد الامير الجمري وقادة الانتفاضة الآخرون في خطب الجمعة يوم امس على المطالب الوطنية وفي مقدمتها عودة العمل بدستور البلاد وتشكيل المجلس الوطني المنتخب واطلاق سراح السجناء والسماح بعودة المنفيين.
وبهذا تكون البلاد قد دخلت مرحلة من العمل السياسي الجاد الذي اعطته الانتفاضة الشعبية دفعا قويا الى الامام. وهناك اصرار شعبي على تحقيق المطالب كشرط لعودة الامن والاستقرار الى البلاد. كما ان هناك حالة تململ واسعة بسبب سياسات الحكومة التي تصر على رفض الحوار مع قادة المعارضة حول المطلب الاساسي وهو عودة العمل بالدستور. وتراهن الحكومة على الوقت الذي تعتبره لصالحها، بينما تثبت الاحداث انها مخطئة في ذلك، وان شعب البحرين الذي ضحى بدمائه لن يقبل بشيء اقل من العودة الكاملة الى الدستور. ويمثل بيان الوطنيين الديمقراطيين تطورا مهما لصالح المعارضة، وتفنيدا لادعاءات الحكومة بوجود تحريض خارجي على المطالب الشعبية العادلة. ويتوقع استمرار التوتر السياسي خصوصا وان هذا البيان سوف يسبب احراجا شديدا للحكومة وللاقلام التي ايدت سياساتها القمعية. ويتوقع كذلك ان تستمر الحكومة في سياساتها التعسفية بفصل بعض الموقعين على العريضة من وظائفهم كما فعلت مع عدد من المواطنين كان آخرهم الدكتورة منيرة فخرو.
وقد رحبت حركة احرار البحرين بهذا البيان واعتبرته تعبيرا صادقا عن مشاعر الشعب وخطوة جاءت في وقتها لتحريك العمل الشعبي مجددا على الطريق الذي يحقق الاهداف، ومسمارا آخر في نعش سياسة الارهاب الحكومية التي ترفض لغة الحوار والتفاهم والدستور.

١٩ اكتوبر

● يواصل السجناء اضرابهم عن الطعام الذي بدأوه في ٨ أكتوبر احتجاجا على سوء اوضاع المعتقلات واستمرار اعتقالهم بدون تهم او محاكمات. ويشارك جميع السجناء في هذا الاضراب الذي اصبح يضغط على الوضع الشعبي العام ويهدد بانفجاره في أية لحظة. وهناك حماس شعبي كبير لتنظيم المسيرات السلمية الاحتجاجية بعد ان فشلت الحكومة في تحقيق اي من الوعود التي التزمت بها مع قادة الانتفاضة. وقد ازدادت اوضاع السجون سوءا بعد تشكيل ما يسمى بـ«اللجنة» من قبل وزير الداخلية وايان هندرسون قبل بضعة شهور. ومهمة هذه اللجنة التحقيق مع السجناء مستعملة كل الاساليب الدنيئة المنافية للاخلاق والانسانية. وتتكون اللجنة من ستة اشخاص من أكثر الجلادين وحشية مثل عادل فليفل وخالد المعاودة وخالد الوزان. ويعرض كل معتقل على لجنة التعذيب هذه حيث يوجه احدهم سؤالا اليه ويبدأ الآخرون في تعذيبه بالضرب والركل والتعليق من الايدي والارجل والاعتداء الجنسي. ومعروف عن بعض اعضاء هذه اللجنة شذوذهم الجنسي وادمانهم على الخمر. وهناك قصص مخيفة عن حالات التعذيب التي قامت بها لجنة التعذيب هي أقرب الى الخيال منها الى الحقيقة بسبب ما تشتمل عليه من تفاصيل مرعبة.
ويأتي اضراب السجناء ليؤكد حقيقة مهمة وهي ان الاوضاع بدأت تغلي من جديد في المعتقلات وفي الشارع البحريني باتجاه انفجار شعبي أشد مما حدث في الانتفاضة الاولى. ومع ان من الصعب تحديد موعد لهذا الانفجار فان هناك مؤشرات عديدة على ان المواجهات سوف تتواصل في غضون الاسابيع القليلة المقبلة. وهناك احتقان شعبي كبير خصوصا بعد فشل آل خليفة في استيعاب دروس الانتفاضة، كما اكد وزير خارجية البحرين في لقائه مع جريدة «الحياة» في مطلع هذا الشهر.

● وعلى صعيد آخر ما تزال حكومة البحرين تمارس اساليبها التعسفية المعهودة. فقد منعت عددا من المواطنين من دخول البلاد في الايام القليلة الماضية لدى عودتهم من الخارج. ففي ١٤ اكتوبر منع كل عبد الله عبد الجبار العصفور والسيد محمود مصطفى الغريفي وأحمد أمر الله فتح الله من دخول البلاد لدى عودتهم من السعودية عبر الجسر. وقد احتجزوا على الحدود مدة ٢٦ ساعة بدون طعام او شراب ثم أمر ايان هندرسون بارجاعهم الى السعودية. كما اوقف السيد علي علوي علي في مطار البحرين في مطلع هذا الاسبوع لمدة ٣٠ ساعة بدون طعام لدى قدومه من دبي ثم ارجع اليها ثانية بعد رفض دخوله ولم تسلم اليه حقائب السفر التي استولى عليها جلاوزة الامن في المطار. وقد أدت هذه الحوادث الى تصاعد الشعور الشعبي بخيبة الامل من سياسات الحكومة والتصميم على المواجهة. وهناك شعور يتصاعد مع مرور الوقت بان آل خليفة فقدوا شرعية البقاء في الحكم بعد تكرر فشلهم في الالتزام بالاعراف والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق المواطنين في العودة الى بلادهم وفي تطبيق دستور البلاد والاصرار على تكريس الحكم العسكري وحالة الطوارىء في البلاد.

● الى ذلك استمرت المحاكمات الجائرة لعدد من المواطنين في ثلاث قضايا منفصلة. ومثل امام محكمة امن الدولة كل من عبد النبي احمد الطريف، ٢٠ عاما من بني جمرة، والسيد باقر محمد لقلب نظام الحكم. ولم تقدم الحكومة من ادلة سوى ما يقال عن اعترافاتهما التي انتزعت تحت التعذيب الشديد وبعض المنشورات التي تدعي انها كانت بحوزتهما. وما تزال القضية مستمرة بانتظار الحكم. وكان المتهمان قد اعتقلا قبل اندلاع الانتفاضة الشعبية في شهر ديسمبر الماضي. وهناك تساؤلات كبيرة حول دوافع تقديمهما الى المحاكمة في هذا الوقت بالذات بعد ان حدث هدوء نسبي في البلاد وبعد مرور عشرة شهور على اعتقالهما.
كما قدمت شيخة محمد آل خليفة قضية ضد احد الاحداث هو أمين سلمان علي القفاص، البالغ من العمر ١٤ عاما من منطقة السنابس بتهمة المشاركة في اشعال بعض النفايات والمشاركة في احدى المسيرات السلمية. وكان قد اعتقل في ٢٨ يونية الماضي من منزله، كما تعرض لتعذيب شديد ولم يسمح لاهله بزيارته. وقد تسبب تقديمه الى المحاكمة في اثارةالشعور العام ضد الحكومة بسبب استمرارها في اهانة المواطنين واختلاق القضايا غير ذات الشأن لتعكير الوضع والاستمرار في رفض الحوار.

● وعلى صعيد آخر ترافع خمسة من المحامين للترافع والدفاع لصالح الآنسة عزيزة البسام التي فصلت عن وظيفتها ككاتبة نصوص باذاعة البحرين في ٥ اغسطس الماضي بسبب توقيعها على عريضة شعبية تطالب الامير باعادة العمل بدستور البلاد وانهاء حالة الطوارىء. ويطالب محامو الدفاع الذين هبوا للدفاع عن الآنسة البسام تبرعا وتضامنا معها بالغاء قرار الفصل غير القانوني مستندين على اسس متينة وقانونية. وهناك قضية اخرى مماثلة للمطالبة بالغاء فصل الدكتورة منيرة فخرو من وظيفتها كأستاذة بجامعة البحرين بعد فصلها لتوقيعها على العريضة المذكورة، وقضية اخرى ضد قرار فصل حصة الخميري من وظيفتها بوزارة التربية.

٢٠ اكتوبر

● انتشرت قوات الشغب صباح اليوم على مداخل القرى والمدن تحسبا لانفجار الوضع مجددا في البلاد. وشوهدت السيارات المصفحة وناقلات الجنود وهي تتخذ مواقعها على شارع البديع في استعراض للقوة وتحد للارادة الشعبية والمطالب العادلة. وجاءت هذه الخطوة في اثر اعلان قادة الانتفاضة في خطب الجمعة هذا اليوم عن فشل الحكومة في الالتزام بالاتفاق الذي تم التوصل اليه بين الطرفين قبل شهرين، والذي قام قادة الانتفاضة على اثره بتهدئة الموقف في كل مناطق البلاد. واعلن هؤلاء بانهم سوف يبدأون اضرابا عن الطعام ابتداء من يوم الاثنين المقبل وحتى اشعار آخر احتجاجا على ممارسات السلطة المنافية لروح الاتفاق والتي تعكس اصرارها على سياسات الاستبداد والقمع. ودعوا المواطنين الى المشاركة في هذا الاضراب السلمي على ان يقوم من يود المشاركة في ذلك بتسجيل اسمه لكي يمكن الحفاظ على الامن ومنع حدوث اشكالات.
وذكر قادة الانتفاضة ان الحكومة اخلت باتفاقها في النقاط التالية:
١ – رفض تأكيد وجود اتفاق بينها وبين قادة الانتفاضة، وتصريح مسؤوليها علنا بعدم وجود اي اتفاق، الامر الذي اقنع الجماهير بعدم جديتها في التوصل الى حل سلمي للازمة.
٢ – التلكؤ في اطلاق السجناء الذين اتفق الطرفان على اطلاق سراحهم مع نهاية شهر سبتمبر الماضي. هذا برغم الاتصالات المتواصلة مع الجهات الامنية ومع ايان هندرسون بالذات.
٣ – فشل الحكومة في القيام باية خطوة تعيد ثقة المواطنين بها بعد شهور من القمع والتعذيب والقتل، الامر الذي اثار الرأي العام ضدها واصبح يضغط باتجاه تصعيد الاحتجاجات السلمية.
٤ – استمرار الحكومة في منع دخول المواطنين العائدين الى بلادهم، وارجاعهم من حيث اتوا بدون مبرر قانوني او شرعي.
وعلى هذا الاساس طالب قادة الانتفاضة بما يلي:
١ – الافراج عن كافة المعتقلين غير المحكومين وايقاف المحاكمات.
٢ – السماح للاشخاص الذين منعوا من دخول البلاد بسبب تفجر الاحداث بالعودة الى الوطن.
٣ – الاعتراف الرسمي بالحوار.
٤ – وضع الترتيبات اللازمة للحوار في المسائل السياسية وفي مقدمتها المسائل الآتية:
أ. المحكومون في الاحداث
ب . المبعدون السياسيون
ج . البرلمان المنتخب حسب دستور البلاد
وطالب قادة الانتفاضة المواطنين بالالتزام بالهدوء التام واخذ الموافقة على المشاركة في الاعتصام والاضراب عن الطعام. وذكروا بانه سيكون هناك ناطق رسمي باسم المعتصمين المضربين عن الطعام.
وجاء هذا القرار المفاجيء بعد ان فشلت «القيادة الامنية» في الالتزام بوعدها بمراجعة القيادة حول مطلبين اساسيين قدمهما لها قادة الانتفاضة يوم الاربعاء الماضي، هما ايقاف المحاكمات والافراج عن كافة المعتقلين غير المحكومين، وموافاة قادة الانتفاضة بقرارها، ولم يحصل القائمون على المبادرة ردا واضحا، الامر الذي جعلهم امام «مسؤولية دينية وطنية تاريخية تتطلب منهم موقفا حكيما».
وهكذا اصبحت البلاد على موعد مع تحرك شعبي واسع بعد ان اتضح للعالم ان حكومة آل خليفة لا تبحث عن حل سلمي للازمة التي عصفت بالبلاد على مدى عشرين عاما، وانما اعدت خططها لمواجهة عسكرية على كل الاصعدة ابتداء بالمؤسسات التعليمية وانتهاء بالشارع البحريني المطالب بحقوقه المشروعة. ويتوقع ان تلجأ الحكومة الى مزيد من القمع الدموي كما فعلت سابقا، خصوصا وانها تشعر بالخناق امام المطالب الشعبية العادلة التي وقف العالم كله معهم بشأنها. وفي الوقت نفسه يشعر الشعب ان عهد السكوت على قمع آل خليفة واستبدادهم وارهابهم ودمويتهم قد ولى، وان عهد الحرية قد انبلج فجره.

٢٣ اكتوبر

● بدأ قادة الانتفاضة القائمون على المبادرة مع الحكومة صباح اليوم اعتصاما واضرابا عن الطعام احتجاجا على سياسات الحكومة التي ترمي الى تجاهل مطالب الشعب. ويشارك في هذه الفعالية فضيلة الشيخ عبد الامير الجمري والاستاذ عبد الوهاب حسين والاستاذ حسن المشيمع والشيخ حسن سلطان والشيخ علي بن أحمد والشيخ حسين الديهي والسيد ابراهيم السيد عدنان. وقد بدأ الاعتصام والاضراب صباح اليوم في مجلس الشيخ الجمري بمنطقة بني جمرة الواقعة على بعد ثمانية كيلومترات غربي المنامة. وطلب المشاركون من الجماهير الالتزام بالهدوء، وأكدوا ان نشاطهم هذا ليس من اجل اثارة المواطنين بل محاولة لـ «لفت انتباه القيادة السياسية العليا الى حقيقة ما يجري في الساحة». وأعربوا عن املهم بان تتصرف «بحكمة بالغة» . وذكر المعتصمون بان دوافعهم الى هذا العمل هو شعورهم «بالمسؤولية الدينية والوطنية ورغبتهم في تجنيب البلاد

يوميات الانتفاضة في شهر أكتوبر ١٩٩٥

حول مصير المعتقلين غير المحكومين وسط اجراء محاكمات شملت حتى الاحداث. وذكروا من بين الاسباب كذلك الانكار الرسمي لوجود الحوار وعدم التوصل مع المسؤولين في وزارة الداخلية الى نتيجة حاسمة في مسألتي الافراج عن كافة المعتقلين غيرالمحكومين وايقاف المحاكمات. (انظر مطالب قادة الاضراب عن الطعام في مكان آخر من هذه الصفحة).

وقد علق ناطق باسم حركة احرار البحرين الاسلامية قائلا: ان هذه العملية السلمية تؤكد الاساليب المتحضرة التي ينتهجها شعب البحرين للمطالبة بعودة العمل بدستور البلاد والغاء قانون امن الدولة السيء الصيت والسماح غير المشروط بعودة المنفيين. واضاف: اننا ندعم اخوتنا المعتصمين الذين يعتبرون شهودا صادقين على اساليب المراوغة والخداع والمماطلة التي تمارسها حكومة البحرين في التعامل مع الشعب، ونطالب الشعب بالتضامن معهم وتاكيد المطالب العادلة بالاساليب السلمية التي عرف بها هذا الشعب المتحضر الذي يواجه حكومة ارهابية قتلت الاطفال والشباب والشيوخ ولم تراع حرمة للنساء، وما تزال مستمرة في ابعاد المواطنين ومحاكمة الاطفال بتهم ملفقة.

وجاءت هذه الخطوة السلمية والشجاعة في وقت كادت الاوضاع فيه تنفجر مجددا بعد ان تاكد الشعب من سوء نوايا حكومة البحرين تجاه المواطنين، وبعد ان اصرت الحكومة على الاستمرار في سياساتها الرامية الى ضرب الوحدة الوطنية، ورفضت الانصياع الى منطق الحوار والتفاهم.

وقد عبر المواطنون من كافة الاتجاهات عن تضامنهم مع الاعتصام والاضراب عن الطعام، ويتوقع ان تؤدي هذه الخطوة الى زيادة وعي الجماهير بحقيقة الوضع في الوقت الذي تعتبر دليلا قاطعا على النمط المتحضر للمعارضة البحرينية بوجه نظام يصر على البقاء في الماضي ورفض روح العصر والدستور.

٢٤ اكتوبر

● لليوم الثاني يتواصل اعتصام قادة الانتفاضة في منزل الشيخ عبد الامير الجمري واضرابهم عن الطعام احتجاجا على تراجع حكومة البحرين عن التزاماتها بموجب اتفاق سابق بين الطرفين. وقد زارهم هذا اليوم عدد من الشخصيات الوطنية المرموقة لاعلان التضامن والتاكيد على المطالب. ومن هؤلاء عضوا المجلس الوطني الذي حله الامير، علي ربيعة ومحسن مرهون والمحامي احمد الشملان والسيد ابراهيم كمال الدين.

وقد اعاد الاضراب قضية البحرين الى واجهة الاعلام العالمي، وتناقلت وكالات الانباء اخبار الاضراب الذي يشارك فيه بشكل اساسي سبعة من قادة الانتفاضة في مقدمتهم الشيخ الجمري. وبالرغم من تشديد هؤلاء على ان الاضراب محدود بهؤلاء في الوقت الحاضر وعدم السماح للآخرين بالمشاركة الا بعد الرجوع اليهم فقد كانت هناك رغبة واسعة في المشاركة. ففي يوم امس عبر عشرات الآلاف من المواطنين عن استعدادهم لاعلان الاضراب تضامنا مع القادة، واصروا عبر الهاتف وفي المساجد والنوادي والمدارس واماكن العمل عن ذلك، فيما كان المشاركون في الاضراب عن الطعام يصرون على عدم توسيع نطاق الاضراب في الوقت الحاضر. واعلن طلاب المدارس عن اضرابهم عن الطعام، وكذلك كان موقف الامهات اللاتي اصررن على دعم القادة وحثثن ابناءهن على ذلك. وارتدى الالوف من الشباب اللباس الاسود تعبيرا عن حزنهم على ما يجري في البلاد وعلى استمرار اعتقال المواطنين بدون مبرر قانوني او شرعي. واستمرت قوات الشغب في محاصرة المدارس وجامعة البحرين لمنع التظاهرات السلمية التي قد تنفجر في اي وقت.

كان الاضراب يوم امس قضية الساعة في كل مناطق البحرين، وعبر العديد من الشخصيات المرموقة عن التضامن مع المضربين، وبدت الحكومة عاجزة عن التصريح باي شيء حول الموضوع. وفيما اجريت الاتصالات الخارجية مع الناطق باسم المضربين، الاستاذ عبد الوهاب حسين، حيث اجاب بمنطق وأدب على الاسئلة التي وجهها الاعلاميون، فشلت الحكومة في تفسير حدوث الاضراب بعد ما ادعته من عودة الهدوء والاستقرار الى البلاد. ورفض وزير الاعلام اجراء اي حوار مع وسائل الاعلام العالمية مثل هيئة الاذاعة البريطانية وراديو مونت كارلو ووكالة انباء رويتر والفرنسية. بينما عبر الاستاذ عبد الوهاب حسين باسلوبه المهذب والمتحضر عن امله في استجابة الحكومة لمطالب المعتصمين والمضربين عن الطعام . وحدد المطالب بالافراج عن السجناء ووقف المحاكمات، وعودة العمل بدستور البلاد وعودة المنفيين.

ويبدو ان الحكومة فوجئت بهذه الخطوة ولم تستطع الرد عليها، خصوصا وان اجواء البلاد متوترة بشكل كبير بعد ان عبر آل خليفة عبر تصريحاتهم، وآخرها لولي العهد، عن استمرارهم في ترجيح خيار القمع والقوة بدلا من التفاهم والحوار. وهذا التوجه يقابله اصرار شعبي على الاقتصار على الاساليب الهادئة والمتحضرة وعدم الانجرار وراء الاستفزاز الذي تمارسه السلطة ضد الشعب. ويتوقع استمرار الاضراب عدة ايام اذا لم تستجب الحكومة لمطالب الشعب العادلة. كما يتوقع ان يواجه منظمو الاضراب ضغوطا شعبية كبيرة للسماح بمشاركة الآخرين في هذا الاجراء المدني السلمي. كما ان عددا من المنظمات الدولية وكذلك الحكومات التي يهمها امر البحرين تراقب الوضع عن كثب وتخشى من انفجار الوضع الامني مجددا. وتدرك هذه الجهات ان آل خليفة حاولوا على مر العقود، واكدوا في الشهور العشرة الماضية، شراستهم في التعامل مع ابناء شعبهم، وعدم التزامهم بالمواثيق الدولية التي تحرم استعمال القوة للرد على الوسائل السلمية للاحتجاج.

هذا وقد اصدرت جهات عديدة بيانات داعمة للاعتصام والاضراب. وعبر خطباء المساجد عن دعمهم لذلك، وكذلك اساتذة الجامعات والمحامون والاطباء. واصدرت لجنة التنسيق بين جبهتي التحرير والشعبية بيانا مؤيدا الاعتصام والاضراب، وعبرت حركة احرار البحرين عن تأييدها لتلك الخطوة.

الوحدة الشعبية مستمرة

وقع ٤٤ شخصية مرموقة على بيان مهم وزع في ١٣ اكتوبر في انحاء البلاد لتاكيد الاستمرار في المطالب الوطنية والتمسك بالعريضة الشعبية. وفي ما يلي نص البيان:

«نحو حوار وطني عام

ان مبدأ الحوار الديمقراطي والتداول الحر لمشكلات وهموم الوطن والمواطن كان دائما يشكل منطلق واساس الاجماع الوطني. ولقد عبر الشعب البحريني عن تمسكه بالشرعية الدستورية واحترامه الشديد للقانون وكان ذلك من خلال عريضة عام ١٩٩٢ والعريضة الشعبية عام ١٩٩٤ والتي عبرت بجلاء عن الرغبة الشعبية المخلصة في ايجاد سبل تعزيز الحوار الديمقراطي فيما بين الحكومة والشعب والعودة الى الاطر القانونية التي يمارس من خلالها هذا الحوار وفقا لاحكام الدستور.

واننا في الوقت الذي نؤكد فيه تأييدنا لأية مبادرة في اتجاه الشروع في مثل هذا الحوار وفقا لنهج سلمي يساعد على الانفراج وعودة الاستقرار للبلاد، فان الاتفاق الامني الذي تم بين الحكومة وبعض الشخصيات القيادية في المعارضة يشكل خطوة ايجابية في هذا الاتجاه.

ولانجاح هذا الحوار فاننا نؤكد على الاسس اللازمة له، اذ يجب ان يتم مع جميع الفاعليات الوطنية والديمقراطية وذلك لابعاد هذا الحوار عن اي طابع طائفي وتاكيد الطابع الوطني له، وان يتناول المطلب الرئيسي للشعب والمتمثل في عودة العمل بدستور عام ١٩٧٣ وان يؤدي الى اتفاق يتضمن برنامجا محددا لاعادة الحياة الديمقراطية للبلاد.

كما اننا نعتبر اطلاق سراح جميع المعتقلين واعادة جميع المفصولين الى اعمالهم بادرة خير يباركها هذا الشعب ويثني عليها على ان تكون المقدمة لانفراج ديمقراطي يتمثل في عودة الحياة النيابية واصدار عفو عام عن جميع المبعدين والسجناء السياسيين.

اننا ووصفنا وطنيين ديمقراطيين نؤكد على ان الموافقة على استلام العريضة الشعبية الموقعة من اوسع قطاعات الشعب واستقبال الوفد الممثل لهذه العريضة سوف يكون له الاثر الطيب لكونه يمثل مقدمة لحوار يؤدي الى اعادة الحياة الديمقراطية من خلال اعادة العمل بدستور عام ١٩٧٣ وانهاء تعليق العمل بموادّه التي تنظم السلطة التشريعية وصلاحياتها والذي هو مطلب كل الشعب البحريني بجميع فئاته وطوائفه دونما تمييز وهو المطلب الذي سيبقى مرفوعا الى ان تتحقق المشاركة الشعبية اتي تمثل الدعامة الرئيسية للوحدة الوطنية والأمن الاجتماعي.»

الموقعون ٤٤ شخصية وطنية مرموقة

الاضراب عن الطعام خطوة سلمية متطورة لاحتواء الموقف

في ما يلي نص البيان الذي اصدره القائمون على المبادرة في ٢٠ اكتوبر لاعلان قرارهم ببدء اعتصام واضراب عن الطعام احتجاجا على مماطلة الحكومة في تنفيذ التزاماتها. وقد بدأ الاعتصام والاضراب في الوقت المحدد في مجلس الشيخ عبد الامير الجمري:

«بسم الله الرحمن الرحيم

ايها الشعب العظيم المسالم..

لقد مرت بلادنا الخالدة البحرين بازمة عاصفة تجلت فيها مظاهر العنف المتبادل بين الحكومة والشعب واريقت فيها الدماء المحرمة، وقد عاد الهدوء الحذر الى البلاد على ايدي القائمين على المبادرة ودعم ومساندة جميع القوى السياسية المخلصة في الداخل والخارج ليقدم الشعب الدليل القاطع على انه شعب مسالم ينبذ العنف ويرغب في الحوار الجاد من اجل تحقيق مطالبه العادلة. وانتشرت مظاهر الفرح والزينة في جميع قرى ومدن البحرين لذلك الانفراج في الازمة، وتعبيرا عن حالة التفاؤل بالمستقبل المشرق لهذا الشعب وهذا الوطن على طريق الحوار الجاد بين الحكومة والشعب الذي بدأته الحكومة مع القائمين على المبادرة في داخل السجن. وكاد الهدوء التام ان يعود الى البلاد لولا تخلف الحكومة في الافراج عن باقي المعتقلين غير المحكومين كما اتفق عليه مع القائمين على المبادرة، وزاد الامر سوءا باجراء المحاكمات التي شملت اثنين وعشرين من الاحداث الذين سبق الافراج عنهم، وقد نتج عن ذلك موجة عارمة من الاستياء في الشارع البحريني والمدارس، وتأزم وضع المعتقلين في السجن باضرابهم عن الطعام، مما خلق موجة قلق شديدة عند الاهالي، وقد فهم جميع ابناء الشعب بأن عمل الحكومة مناورة سياسية للالتفاف على المبادرة لاعاقة طرح وتقديم المطالب السياسية، مما ادى الى تشدد في مواقف القوى السياسية الشعبية في الداخل والخارج، ونقل القائمون على المبادرة صورة واضحة عن كل ذلك الى المسؤولين في وزارة الداخلية وطالبوهم باتخاذ موقف حاسم يتعلق بالافراج عن كافة المعتقلين غير المحكومين، وتوقيف المحاكمات كما اتفق عليه في المبادرة لمنع حالة التدهور التي باتت تدق ناقوس الخطر. وقد وعدت القيادة الامنية في وزارة الداخلية بمراجعة القيادة السياسية العليا في هاتين المسألتين والرد في يوم الاربعاء الموافق ١٩٩٥/١٠/١٨، ولم يحصل القائمون على المبادرة على الرد في يوم الاربعاء ولا في يوم الخميس، وكل الذي حصلوا عليه وعد بلقاء غير محدد المعالم في يوم الاحد الموافق ١٩٩٥/١٠/٢٢، مما جعلهم امام مسؤولية دينية ووطنية تاريخية تتطلب منهم موقفا حكيما يمسكون من خلاله زمام الامور بايديهم، ليواصلوا طريق الحوار الجاد من اجل التنمية والاصلاح على طريق الازدهار الشامل لهذا البلد بدلا من ان يأخذ الشارع زمام المبادرة ويتصرف كما يرى.

وعليه فقد قرر القائمون على المبادرة انطلاقا من التكليف الشرعي الدخول في اعتصام واضراب عن الطعام ابتداء من يوم الاثنين الموافق ١٩٩٥/١٠/٢٣، وسوف يستمر ذلك حتى تحقق المطالب الآتية حسب المتفق عليه بين اصحاب المبادرة والحكومة:

١) الافراج عن كافة المعتقلين غير المحكومين، وايقاف المحاكمات.
٢) السماح للاشخاص الذين منعوا من دخول البلاد بسبب تفجر الاحداث بالعودة الى الوطن.
٣) الاعتراف الرسمي بالحوار.
٤) وضع الترتيبات اللازمة للحوار في المسائل السياسية وفي مقدمتها المسائل الآتية:
أ) المحكومون في الاحداث.
ب) المبعدون السياسيون.
ج) البرلمان.

وفي الختام نلفت انتباه ابناء الشعب الى النقاط الآتية:

١) الضرورة الملحة لالتزام الهدوء التام وعدم الظهور في مسيرات او ممارسة اعمال العنف تحت عنوان التضامن مع المعتصمين المضربين عن الطعام او غيره من العناوين، مؤكدين ان ممارسة ذلك ضد ارادتنا، ومن شأنه ان يحبط جهودنا لتحقيق الاهداف النبيلة لهذا الشعب العظيم بالطرق السلمية والدستورية.

٢) ان المشاركة في الاعتصام والاضراب عن الطعام تضامنا مع المعتصمين المضربين عن الطعام ليست مفتوحة لكل واحد، ما لم تتم الموافقة عليه.

٣) سوف يكون هناك ناطق رسمي باسم المعتصمين المضربين عن الطعام، يجب الرجوع اليه فيما يتعلق بتطورات الموقف.

الجمعة الموافق ١٩٩٥/١٠/٢٠م»

من أوراق السجن (٢):

عندما توقف الزمن في الزنزانة

جاؤوا به وهو مغمى عليه والدماء تنزف من جوانبه ورموا به داخل الزنزانة. كنا ثلاثة عشر معتقلا اكبرنا يزيد عمره على الخمسين عاما ولا يتجاوز اصغرنا الرابعة عشرة. اما هو فلم يتجاوز عمر اصغرنا. اجتمعنا حوله ونحن نلمحه يتنفس بصعوبة، والجراح تحكي معاناة كبيرة، ما عسى ان يكون هذا الحدث قد اقترف؟ ولكن هل يحتاج المواطن البحرين ان يقترف شيئا ليعذب وينكل به؟ ومن اقترف من هؤلاء الاثني عشر معذبا ذنبا يستحق بسببه العذاب والسجن؟ لم يكن مشهد ذلك الولد الا واحدا مما شاهدناه من الظلم، فكل يوم يأتي بجديد من اساليب الوحشية والتنكيل والاهانة. كنت المح في وجه ذلك الملقى أمامي نور الايمان وحب الوطن والحرية، وكنت اقرأ في محياه آيات الصمود والتحدي والثبات. نظرت الى عيون اصحابي، فرأيتها حائرة، وتمتم احدهم بكلمات لم أفهم منها الا انه غاضب على «اللجنة» وأنه يدعو ربه للانتقام من الايدي التي تلطخت بدماء ابناء هذه الشعب. كانت قلوبنا عند بعضها، كما يقال.

لقد اعتدت على الضرب والركل على ايدي عادل فليفل، لكي اعترف بانتمائي لـ«التنظيم» و«استلامي اوامر من فلان وعلان». وكنت مصرا على ان مشاركتي في التظاهرات السلمية كانت بدافع شخصي ولقناعة راسخة بعدالة مطالب الشعب، ومع ذلك فقد استمر التعذيب بشكل يومي حتى كلت ايدي الجلادين. كانت معاناتي الشخصية تتراءى امامي وانا انظر الى الولد المعذب وهو بين الموت والحياة. ومع حزني الشديد بسبب ما يتعرض له ابناء هذا الشعب من ارهاب مقيت بتخطيط الاجانب وتنفيذ عبيد آل خليفة، الا انني شعرت بالغبطة لأمرين؛ أولهما، أن الشعب الذي يضحي لا بد أن ينتصر، وثانيهما، ان روح الصمود والتحدي ما تزال تسري في عروق الجيل الجديد. فقبل اعتقالي شاهدت الاطفال في حارتنا وجلست معهم طويلا اسألهم عن دوافع خروجهم الى الشوارع في تظاهراتهم السلمية، فكانت الاجابات واضحة على السنتهم. لقد اصبح هناك وعي شعبي شامل بضرورة قيام دولة القانون والدستور مكان دولة الارهاب والتنكيل التي يشكل قانون أمن الدولة مرجعيتها القانونية. وسمعت قبل ايام عن ذلك التلميذ البطل الذي تحدى القمع السطوي وصرخ من اعماق قلبه في مدرسة النعيم الثانوية فيما كان الطلاب يستعدون لدخول الصفوف، «الله اكبر» وهي الصرخة التي رددت حيطان المدرسة اصداءها ومعها صرخات الطلاب الآخرين، وتجاوبت معها قرى البحرين ومدنها. لقد اصيب مدير المدرسة العسكري بالصمم من صرخات الطلاب، فجن جنونه وامر باعتقال التلاميذ، وهل يجدي الاعتقال والتنكيل لقتل روح التحدي والمواجهة؟

كان مشهد الولد المعذب وهو يصارع الآلام باعثا على كل انواع التفكير والشعور بالقهر من جهة والرغبة في الانتقام من الجلادين من جهة اخرى. مضت ساعات عديدة والجميع على هذه الحال، ما بين مطرق رأسه وآخر يضمد جراح الولد، وثالث يرفع يديه متضرعا الى الله وداعيا بنهاية هذا العهد الاسود، ورابع يردد اناشيد التحدي. اما انا فكنت استعيد ما قرأته من قصص صمود الابطال والمجاهدين في كل مكان. لقد عذبوا بلالا وقتلوا ياسرا وسمية، ونفوا ابا ذر الى الربذة.. لقد صمد المناضلون في كل مكان، وبقي مانديلا سبعة وعشرين عاما في السجن ثم خرج ليواجه جلاديه رئيسا. أحقا ان صفحات تاريخ الانسانية سوداء في معظمها وان مفهم الملوك والعبيد ما يزال مطبقا حتى اليوم؟ كم مات من العبيد في مصر وهم يبنون اهرامات الجيزة؟ كم جسدا مزقه بوكاسا وأكل لحمه؟ كم من المناضلين من ابناء قومي مكثوا في هذه الزنزانة؟ كم مرة تكرر هذا المشهد الذي اعيشه الآن في هذا المكان بالذات؟ أحقا انه مشهد متكرر من شريط طويل لمأساة واحدة؟ يقال ان ابراهيم فخرو وابراهيم موسى قضيا تسعة اعوام في هذه الزنزانات قبل اربعين عاما، وقتها كان سيء الذكر، بليغريف، هو الذي امر بحبسهم في محكمة صورية بمركز شرطة البديع ولم ينطقوا فيها بكلمة واحدة للدفاع عن انفسهم لأنهم استصغروا جلاديهم واحتقروا النظام الخليفي المهتريء. وها هو هندرسون يمارس العمل نفسه ويتجاوز في ارهابه ووحشيته ما قام به سلفه. فعندما ابعد المناضلين الثلاثة، عبد الرحمن الباكر وعبد العزيز الشملان وعبد علي العليوات الى سانت هيلانة كان يأمل ان يقضي على تطلعات شعب البحرين ولكنه فشل. وبعد اربع سنوات ونصف كان الثلاثة يتصدرون عناوين الصحف الكبرى في بريطانيا لأن محاكمها قضت بالغاء قرار نقلهم من جدة الى سانت هيلانة. لماذا تكون لندن محطة للمناضلين البحرينيين في كل مرة؟

كان التعب قد اخذ من الجميع مأخذه، صرخات المعذبين في الزنزانات الاخرى تقض المضاجع وتمنع أيا منا من الخلود الى النوم. وفي لحظة سكون فريدة انطلق صوت من حنجرة اصغر السجناء سنا ليقول: لن انام حتى يفيق من غيبوبته، وراح يمسح على وجهه بيديه وهو يخشى ان يزيد من آلامه، لانه لا يعلم اية جارحة اشد ايلاما فيتجاوزها. في هذه اللحظات تحرك الجسد المزق وقد جمدت الدماء على الجروح، فابتسم الجميع استبشارا بانه تجاوز مرحلة الخطر، وبدأ الفم الطاهر يتمتم، وشخصت العينان نحو السماء ثم استدارت لتسلم على الحاضرين. وبدأ يسأل: اين هذا المكان؟ اين امي.. أين ابي؟ ثم تذكر انه بعيد عنهما وقال: لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم... لقد ضربوني حتى كدت اموت وعلقوني ساعات متواصلة من يدي ورجلي، واصروا على طلبهم مني بالاعتراف، وقد اعترفت لهم بانني شاركت في المسيرات السلمية واصر على المطالبة بدستور البلاد... كنت الاقرب اليه فالتفت الي بعدها قائلا كم الساعة الآن وكم مضى عليك في هذا المكان؟ سكت قليلا وقلت: لقد توقف الزمن منذ ان جيء بي الى هنا، ولا اعرف الوقت الآن.. وكل ما اعرفه انني هنا منذ سنين.

سنعارض ونجاهد

أمس في عز الظهيرة
بعثر الضوء سطوره
فالتصقنا بأديم الارض فرسانا
واطلقنا العقيرة
صوتنا يعلو ويعلو..
يتحدى وينازل
صوتنا الجبار لم يحفل
بعملاق السلاسل
صوتنا اعلى .. واقوى
وبه سوف نقاتل..
* * *
ايها الجمري يا ليث الجحافل
لم تساوم او تهادن
لم تزلزلك المصائب
انت صوت الحق يعلو...
يتحدى وينازل
انت يا اقوى مقاتل
* * *
جئة الضوء بكينا
ورقصنا،
فوق قبر الذكريات
ثم صحنا.. رائع صوت الممات
صوتنا اعلى واقوى
وبه سوف نقاتل..
* * *
يا جمري...
ان الركب يسير
وعلى الاطلال تحف بنا
انوال تنسج من دمنا
أكفان حرير...
سنظل نطالب ونطالب
والجرح النازف يتكلم
يتطاول كبرا يتبسم
يومض.. يتحدى... يتألم
يتوهج في صبح مطفأ
كي يرسو عندك يا جمري
لم يعرف لولاك المرفأ

الحكومة تقطع حبال التواصل مع الشعب - التتمة من ص ١

الانتفاضة الذين خرجوا من السجن معتقدين ان هناك ظروفا جديدة فرضت على الحكومة القبول بمبدأ الحوار والتفاوض، انهم يواجهون العقلية نفسها التي كانوا على معرفة بها قبل الانتفاضة وخلالها، وان سياسة الرجل الواحد ما تزال هي المهيمنة وان عقلية الاستبداد ما تزال تفرض نفسها على كل شؤون البلاد. فخلال الشهرين الماضيين، سعت الحكومة لوقف التزاماتها فتلكأت في الافراج عن المعتقلين، وبدأت محاكمات جائرة ضد الابرياء وحدثت اعتقالات عديدة، واستمرت قوات الشغب في الانتشار في البلاد، واستمر منع المواطنين المفصولين عن وظائفهم من الحصول على وظيفة اخرى او الرجوع الى وظائفهم القديمة، واستمرت السياسة الاعلامية في عدائها للشعب ولم تتراجع عن كيل التهم للاحرار واتهامهم بالتهم التي لا تليق لهم، وفرضت ضريبة قدرها ٣٠٠ دينار على المعتقلين الذي اطلق سراحهم، واستمرت في فصل الشخصيات الفاعلة من وظائفها وآخرها الدكتورة منيرة فخرو، وشنت برنامجا سياسيا اعلاميا في الخارج للنيل من مصداقية المعارضة واستمرار اتهام الآخرين بالتحريض، وسعت لتشويه سمعة قادة الانتفاضة بنشر الاشاعات عنهم واظهارهم امام الشعب عاجزين عن تحقيق اية انجازات ذات قيمة لهم، وقامت بدفع المحسوبين عليها لزيارة الامير لشكره على «العفو عن المعتقلين»، وطالبت الدول الاخرى بتسليم المواطنين.

وهكذا اتضح بمرور الوقت عدم جدية الحكومة في مشروع الحوار والتفاهم، وقدم لهم الخبراء الذين تذهب اموال الشعب اليهم مقابل استشارات فاشلة، تصورات غير واقعية للوضع في البلاد، وشجعوهم على التصلب في المواقف والاستمرار في رفض مطالب الشعب. وادرك قادة الانتفاضة انهم امام العقلية المتخلفة نفسها، وان الاستمرار في لقاء مسؤولي وزارة الداخلية ليس سوى «حوار طرشان»، وان الجماهير بدأت تتململ بشكل يوحي بانفجار الوضع مجددا. فجاء الاعلان عن الاضراب عن الطعام ليمثل خطوة حضارية لحمل الحكومة على اعادة النظر في سياساتها ومواقفها، هذا في الوقت الذي اكدت فيه الجهات الوطنية والاسلامية دعمها للمبادرة الاولى، ثم اعادت طرح المطالب الشعبية في بيان مهم وزع في البلاد في منتصف الشهر الماضي موقعا من ٤٤ شخصية مرموقة. وقد ترجم البيان الى الانجليزية ووزع على نطاق واسع، واعتبر وثيقة تاريخية مهمة اعادت التوازن الى المواقف وسحبت من تحت الحكومة بساط الطائفية الذي كانت تقف عليه.

ان الوضع في البحرين ما يزال متوترا، وما تزال المشاعر هائجة، وقد لاحت في الافق بوادر انفجار غضب جماهيري واسع قد يتجاوز في اخطاره الانتفاضة الاولى، وفيما استعدت الحكومة لمواجهة الانتفاضة الثانية بعسكرة الوضع واستعراض العضلات وتوعدت الشعب بالبطش والفتك واراقة الدماء، فان شعب البحرين واثق من ان سياسة المواجهة السلمية التي بدأها في ديسمبر الماضي سوف تحقق اهدافه، وان سياسات القتل والتعذيب والارهاب التي يمارسها آل خليفة لن تحقق امن البلاد واستقرارها. واستعد الشعب كذلك اعلاميا وسياسيا للمواجهة المقبلة، وهو يعلم ان الشعوب لا تقهر وان الامة لا تفنى، وان الظالمين والمستبدين والديكتاتوريين هم الخاسرون في نهاية المطاف. لقد عبر الكثيرون من السياسيين الخليجيين والغربيين الذين التقتهم المعارضة في الشهور الاخيرة عن استغرابهم من سياسات آل خليفة الذين يفترض فيهم ان يتصرفوا على اساس انهم سوف يتعايشون مع الشعب، ولكنهم تصرفوا بشكل يوحي بانهم قطعوا حبال التواصل مع المواطنين، وانهم يعملون لانهاء حالة التعايش، فاما هم واما الشعب. الحقيقة المرة التي لا يريد آل خليفة الاقتناع بها هي ان الشعوب تبقى وان المستبدين الى زوال، والله غالب على امره.